أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي

Yusuf Shibl,
The Burden of War On the Israeli Economy,
Palestine Monographs No. 74,
Palestine Liberation Organization,
Research Center,
Colombani St. off Sadat St.,
Beirut, Lebanon.

35421

أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي

يوسف شبل

منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث
بيروت

آب (اغسطس) ١٩٧٠

محتويات الكتاب

	الصفحة
تمهيد	٧
مقدمة	٩
الفصل الاول : اقتصاديات التسلح	١٣
الفصل الثاني : الوضع المالي بعد حرب حزيران (يونيو)	٢١
الفصل الثالث : حجم ميزانيات الدفاع في اسرائيل	٣١
الفصل الرابع : اثر الحرب على النمو الاقتصادي والعمالة	٣٩
الفصل الخامس : اثر الحرب على مستوى الاسعار	٤٥
الفصل السادس : اثر الحرب على تحقيق الاستقلال الاقتصادي	٥١
الفصل السابع : اثر الحرب على مستوى الضرائب	٦٣
الفصل الثامن : خلاصة واستنتاجات	٦٩
مصادر البحث	٧٩

الجداول الاحصائية الواردة في البحث

رقم الجدول		الصفحة
١	صافي النفقة البديلة لمجمل الناتج القومي	١٧
٢	الواردات خلال عامي ٦٨/٦٩ – ٦٩/٧٠	٢٤
٣	توزيع النفقات بين القطاعات المختلفة	٢٦
٤	وضع الدين العام	٢٧
٥	الميزانية الانمائية	٢٩
٦	تركيب الاستيراد بين السلع والخدمات	٣٠
٧	التصنيف الوظيفي للميزانية	٣٢
٨	نسبة مخصصات الدفاع للدخل القومي والموارد المتاحة	٣٥
٩	نمو الاقتصاد الاسرائيلي حسب الخطة الانمائية	٤٠
١٠	الارقام القياسية لنفقات المعيشة واسعار الجملة	٤٧
١١	مقارنة بين الاحتياطي والديون الخارجية	٥٣
١٢	الميزان التجاري بين التخطيط والواقع	٥٥
١٣	معدلات ضريبة الدخل في اسرائيل (١٩٦٦)	٦٥
١٤	الضرائب المباشرة والقروض الاجبارية	٦٨
١٥	وضع الادخار في الاقتصاد الاسرائيلي	٧٤

تمهيد

كلف مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية الاستاذ يوسف شبل ، الباحث الاقتصادي في المركز الذي سبق ان وضع للمركز دراستين في الاقتصاد الاسرائيلي نشرتا في سلسلة دراسات فلسطينية (السياسة المالية في اسرائيل ، تجارة اسرائيل الخارجية) وحرر كتابا ثالثا (مقالات في الاقتصاد الاسرائيلي) ، ان يعالج الناحية الاقتصادية من عدوان اسرائيل في العام ١٩٦٧ ـ وخاصة من حيث اثر العدوان في حقول معينة ، كالنمو الاقتصادي والتضخم المالي وميزان المدفوعات والعمالة ومستوى الاسعار ومستوى الضرائب وحوافز الانتاج، وذلك اعتمادا على المصادر والمعلومات الاصلية المتوافرة لدى الباحث ، وبشكل خاص ما في مكتبة مركز الابحاث من وثائق وقصاصات واحصائيات وكتب رسمية . ولا شك ان قلة المعلومات ، نسبيا ، تحول دون ان يقدم الباحث الاجوبة الحاسمة لكل التساؤلات التي يجابهها عند دراسة الموضوع . ولكن اهمية الموضوع تفرض ان يتصدى الباحث للموضوع ويعالجه بقدر ما يتيسر له من معلومات ، مستفيدا ، في الوقت نفسه ، من القدرة على التحليل وتفسير الاحداث على ضوء معرفة الكاتب للاقتصاد الاسرائيلي ولاقتصاديات الحرب ككل وبشكل عام .

انيس صايغ
المدير العام لمركز الابحاث

مُقَدِّمَة

في هذه الايام يكون قد انقضى على حرب حزيران (يونيو) ثلاثة اعوام ، وفيما تدخل الحرب سنتها الرابعة فان كثيرا من ابناء الشعب العربي مهتمون لمعرفةالآثار التي خلفتها الحرب وحركة المقاومة العربية ، التي اخذت تشتد وتنتشر الى اعماق الارض المحتلة ، على هيكل الاقتصاد الاسرائيلي وعلى اهدافه ومنجزاته الاقتصادية ، وعما اذا كانت حرب الاستنزاف قد بدأت تعطي ثمارها .

وقد حاولت هذه الدراسة الابتعاد قدر الامكان عن الآراء العاطفية والمتسرعة التي لا تستند الى اي دليل علمي او التي ينقصها دليل اختباري ، معتمدة على مبادىء النظرية الاقتصادية ومؤشرات اقتصادية رئيسية محددة. وحتى يكون القارىء ملما بأبعاد الموضوع فقد وجدنا من الملائم تقسيم البحث الى الفصول التالية :

الفصل الاول يتناول اقتصاديات التسلح ومدى ارتباطها ايجابا وسلبا بالنشاط الاقتصادي برمته في بلد ما مع محاولة تحديد عبء الدفاع بطريقة علمية . وهذه المقدمة النظرية تعطي مدخلا للبحث لا بد منه .

الفصل الثاني يلخص الوضع المالي في اسرائيل بعد حرب حزيران .

الفصل الثالث يستعرض ميزانيات الدفاع في اسرائيل منذ اوائل فترة الستينات وحجمها النسبي الى اوجه الانفاق الاخرى كالخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية ومشاريع التنمية وسداد الديون وغيرها مع تركيز خاص على ميزانية عام ١٩٧٠/١٩٧١ لانها تمثل خلاصة التطورات في السنوات الثلاث الماضية .

الفصل الرابع يتناول اثر الحرب حتى الآن على مستوى العمالة والبطالة وعلى معدل النمو الاقتصادي مع محاولة الاجابة على السؤال عما اذا كانت اسرائيل قادرة على الاستمرار في تحقيق معدلات عالية في نموها الاقتصادي . وفي هذا الفصل مقارنة بين المؤشرات الفعلية والمؤشرات التي اعتمدتها لجنة التنمية الاسرائيلية قبيل حرب حزيران (يونيو) في الخطة الانمائية لفترة ٦٧ — ١٩٧١ .

الفصل الخامس يتناول اثر الحرب على ثبات مستوى الاسعار والاجور ومدى مساهمته في زيادة حدة التضخم المالي وهي ظاهرة رافقت نشأة نمو الاقتصاد الاسرائيلي .

الفصل السادس يعالج موضوع العجز المزمن في الميزان التجاري ومدى اقتراب اسرائيل من تحقيق الاستقلال الاقتصادي اذا جاز التعبير .

الفصل السابع يعالج موضوع ارتفاع الضرائب نتيجة للحرب واثرها على حوافز الانتاج . واخيرا يشمل الفصل الثامن سردا لمواطن القوة ومواطن الضعف في تركيب الاقتصاد الاسرائيلي ثم يخلص الى بعض الاستنتاجات حول هذا الموضوع .

ان هذا البحث هو محاولة متواضعة لطرق موضوع لا يزال مهملا في الاوساط العربية العلمية رغم اهميته ونأمل ان يكون بداية مشجعة لدراسات اكثر تركيزا وتفصيلا في المستقبل خصوصا وان احد مقاييس نجاح المقاومة العربية بشقيها الفدائي والنظامي يكمن في مدى نجاحها في ارهاق الاقتصاد الاسرائيلي وشل طاقته وفاعليته . وهذا يتطلب استقراءا مستمرا للمؤشرات الاقتصادية الاسرائيلية بين الحين والآخر لتحديد حجم العبء الذي تتركه حالة الحرب على الاقتصاد المذكور .

الفصل الأول

اقتصاديات التسلح

قبل ان نحاول تحديد اعباء الحرب والتعبئة العسكرية على الاقتصاد الاسرائيلي من المستحسن اعطاء القارىء فكرة موجزة عن اقتصاديات التسلح ومدى ارتباطها سلبا وايجابا بالنشاط الاقتصادي في بلد ما .

اذا ما انطلقنا من الفرضية الاقتصادية التي تقول بأن مشكلة ندرة الموارد هي في صلب اي نظام اقتصادي سواء كان يعمل في ظل ملكية خاصة لوسائل الانتاج او ملكية عامة، وانها نتيجة لكون الموارد الطبيعية والبشرية محدودة في حين ان حاجيات المجتمع بلا حدود ، فان اعتماد نفقات الدفاع والتسلح يصبح جزءا من مشكلة اعم واوسع وهي كيفية توزيع الموارد المحدودة بين الحاجات غير المحدودة . فتوفير الامن الداخلي والحفاظ على سيادة البلد واستقلاله من الحاجات الاساسية التي لا غنى لاي مجتمع عنها مهما كانت نزعته الى السلام اصيلة . ولكي تدور عجلة الانتاج لا بد من توفر استقرار داخلي يتيح لمختلف فئات الشعب العامل ان يفجّر طاقاته الانتاجية حتى يستطيع ان يرفع من مستوى معيشته . غير ان كثيرا من الدول لا تكتفي بتوجيه حد ادنى من مواردها بل تعمل على توجيه مزيد منها لتحقيق اهداف

توسعية لا تمت بصلة الى توفير الامن الداخلي والحفاظ على الاستقلال .

انطلاقا من هذه الفرضية يمكن القول ان هنالك « نفقة بديلة » «Opportunity Cost» لا بد من اخذها بعين الاعتبار عند التحدث عن اعباء الحرب والتسلح في بلد ما وهذه النفقة البديلة تساوي قيمة السلع والخدمات المدنية التي يمكن انتاجها فيما لو وجهت الموارد من مجال شراء وانتاج المعدات العسكرية وتمويل جيش عامل بحجم معين الى مجالات انتاجية اخرى غير عسكرية . ولا بد من التاكيد على ان جزءا من نفقات الدفاع يساهم عادة في تدعيم الانتاج المدني وان كان ينافس القطاع المدني في محاولة اجتذاب الموارد الاقتصادية . ويمكن ان نعدد في هذا المجال الامور التالية على سبيل المثال لا الحصر :

اولا : بناء الطرق والموانىء والمطارات وشبكة المواصلات بمختلف انواعها لخدمة الاهداف العسكرية والتي يمكن ان يستفيد منها القطاع المدني حاليا او في وقت لاحق .

ثانيا : توفير التعليم المهني وتدريب افراد القوات المسلحة على بعض المهارات التي يمكن للانتاج المدني ان يستفيد منها عند خروج هؤلاء الافراد وانخراطهم في سلك القوى العاملة .

ثالثا : وسائل البحث والتطوير التي يوفرها القطاع العسكري لتحسين نوعية اسلحته ومعداته والتي يمكن لبعض المصانع التي تنتج سلعا مدنية الاستفادة منها .

رابعا : امكانية الاستفادة من بعض المصانع الحربية في انتاج بعض السلع المدنية دون الحاجة الى احداث تعديلات مكلفة في تصاميم وآلات هذه المصانع . وقد اكدت ذلك تجربة العديد من الدول ومن بينها الجمهورية العربية المتحدة .

خامسا : تشغيل القوات المسلحة في بعض الاحيان في مشاريع انمائية والاستفادة من خبرة سلاح المهندسين وغيره من القطاعات الفنية كمشاركة الجيش العربي في بناء السد العالي ومديرية التحرير واستصلاح الاراضي . وتقسم عادة نفقات التسلح والدفاع في معرض مناقشة اثارها الاقتصادية الى اربعة اقسام رئيسية :

اولا : النفقات التي تدفع الى افراد الجيش العامل على شكل رواتب واجور ومخصصات وتقاعد .

ثانيا : النفقات التي تدفع لشراء وانتاج الاسلحة والمعدات وقطع الغيار والذخيرة واجهزة الانذار والالبسة والاغذية وغيرها من السلع التي يحتاجها جيش عامل .

ثالثا : نفقات التشغيل والصيانة وتتألف من مرتبات واجور غير العسكريين الذين يديرون الوكالات المدنية للدفاع ونفقات صيانة المعدات والاسلحة والابنية وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية .

رابعا : نفقات البحث والتطوير التي تنفق عادة على اختبار اسلحة معينة وتطويرها . وهذه النفقات حتما تزيد من حجم دورة الدخل في الاقتصاد اذ انها تخلق قوة شرائية جديدة للقطاعات التي لها علاقة بامور الدفاع والقوات المسلحة

على شكل اجور وارباح . لذلك لا يمكن اعتبار جميع النفقات العسكرية على انها تشكل عملية تبديد للموارد الاقتصادية ولا بد من تفحص نوع الانفاق وارتباطه بالقطاعات الانتاجية قبل الوصول الى خلاصة في هذا الموضوع . لذلك يمكن القول بان عبء النفقات العسكرية يقاس بالفرق بين ما يمكن انتاجه من سلع وخدمات في القطاع المدني وما ينتج بالفعل في القطاع العسكري .

وفي العقدين الآخرين بدأت كثير من الدول في تطبيق مبادىء النظرية الاقتصادية على قطاع الدفاع والتسلح للاجابة على الاسئلة التالية :

اولا : ما هو حجم القوات المسلحة الامثل الذي يوفر الامن والاستقرار المطلوبين والذي يشكل ادنى عبء على الاقتصاد في نفس الوقت ؟

ثانيا : ما هي نسبة المزج الملائمة بين الرجال والسلاح التي توفر اعلى قدر من الكفاءة القتالية ؟

ثالثا : كيفية توزيع الموارد المتوفرة لقطاع الدفاع بين مختلف انواع الاسلحة الجوية والبرية والبحرية بشكل يؤدي الى اعلى انتاجية ممكنة لهذه الاسلحة ؟

وهذا التطور جاء نتيجة لاقتناع معظم دول العالم بان نفقات التسلح والدفاع هي بمثابة استثمار له مردود اجتماعي يقاس بمدى نجاحه في تحقيق الاهداف المرجوة منه، وفي نفس الوقت يعمل على تخفيف العبء على كاهل المواطن الذي يقوم بتمويل جيشه والذي يحرم نفسه من سلع انتاجية واستهلاكية

ترفع من مستوى معيشته في سبيل تحقيق اهداف وطنية محددة .

وفي احدى الدراسات التي قام بها احد الاقتصاديين حول هذا الموضوع حيث حاول ان يحدد اعباء الدفاع الوطني على اقتصاديات بلدان معينة في عام ١٩٦٦ وبعبارة ادق حاول التوصل الى صافي النفقة البديلة لكل من هذه البلدان والنسبة المئوية التي تشكلها بالنسبة لمجمل الناتج القومي خرج بالنتائج التالية :

الجدول رقم (١)

صافي النفقة البديلة لمجمل الناتج القومي

(نسبة مئوية)

فرنسه	٢ر٥
بريطانيه	٢ر٢
الولايات المتحدة	٥ر٠
الاتحاد السوفياتي	٤ر٨
اسرائيل	٨ر٨
الجمهورية العربية المتحدة	٣ر٠

المصدر : Emile Benoit «Monetary and Real Cost of Defence», **American Economic Review**, May 1968.

ويتم احتساب صافي النفقة البديلة على اساس اخذ المبالغ المعتمدة لقطاع الدفاع ثم يطرح منها الحد الادنى لنفقات الدفاع التي توفر سلامة وامن البلد والباقي يمثل العبء

الذي يقع على الاقتصاد . ومع انه من الصعب تحديد الحد الادنى لنفقات الدفاع فان هذا المؤشر يظل مفيدا في الحالات التي يكون فيها الفارق شاسعا كما هو الحال بين اسرائيل وبريطانيه مثلا .

وهذه الارقام تؤكد كثافة مخصصات الدفاع في اسرائيل كما انها تؤكد نواياها ومخططاتها لتحقيق مكاسب عسكرية في اول فرصة ملائمة تسنح لها وهذا ما اثبتته الاحداث عام ١٩٦٧ ، وذلك بايجاد جيش قادر على مهاجمة البلدان المجاورة وليس الحفاظ فقط على حدودها. ولا حاجة للقول بأن اسرائيل قد حصلت على مردود مرتفع في عام ١٩٦٧ عوّضها عن ارتفاع صافي النفقة البديلة في السنوات التي سبقت حرب الخامس من حزيران (يونيو) في حين ان الدول العربية خسرت في ذلك اليوم الاسود كل ما حولته من موارد الى القطاع العسكري بحيث يمكن القول بان المردود المرادف لحجم الاستثمار العسكري الذي تراكم على امتداد فترة عشرين عاما كان صفرا .

وقد اثبتت الاحداث في عام ١٩٦٧ ان الانظمة العربية لا تزال بعيدة عن تطبيق المفاهيم الاقتصادية على تركيب جيوشها . ففي حين ركزت اسرائيل الكثير من مواردها على سلاح الطيران مهملة اسلحة اخرى مثل سلاح البحرية مثلا عملا بمبدأ التخصص وتوجيه الموارد نحو اكثر المجالات انتاجية نجد ان معظم الجيوش العربية لم تراع هذه الناحية على الاطلاق . كما يلاحظ ان الانظمة العربية لم تستفد من توفر العامل البشري بكثرة لديها لكي تقوم بعملية مزج ملائمة بين الرجال والسلاح في تركيب جيوشها .

لقد اصبح تطبيق مبادىء النظرية الاقتصادية على القطاع العسكري بديهية لا تحتاج الى جدل في البلدان المتقدمة . ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال ان اسرائيل اوفدت الجنرال حاييم بارليف رئيس الاركان الاسرائيلية وقائد سلاح المدرعات آنذاك في دورة تعليمية الى جامعة كولومبيه في نيويورك في عام ١٩٦٤ لكي يدرس موضوعا معينا يسمى « بحث العمليات » «Operation Research» وهو علم يعتمد استعمال الآلات الالكترونية الحاسبة لحل مشاكل تنظيمية معينة لتحقيق اكبر قدر من الكفاءة حتى يمكن تطبيقها على الجيش الاسرائيلي .

الفصل الثاني

الوضع المالي بعد حرب حزيران (يونيو)

حتى عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ كانت اهداف السياسة الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية تتلخص في نقاط ثلاث :

اولا : تحقيق معدل سنوي للنمو الاقتصادي بالاسعار الثابتة لا يقل عن ١٠ ٪ .

ثانيا : محاولة الاندماج في الاسواق العالمية وفي طليعتها السوق الاوروبية المشتركة للخروج اولا من العزلة الاقتصادية التي وجد الاقتصاد الاسرائيلي نفسه اسيرا لها بعد عام ١٩٤٨ وثانيا لاختراق الحواجز التي بدأ يواجهها نتيجة للتكتلات الدولية الاقتصادية .

ثالثا : تحسين وضع الميزان التجاري عن طريق تخفيف حجم العجز السنوي توطئة لتخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي لسد هذا العجز المتراكم .

وكانت السياسة المالية «Fiscal Policy» التي تعمل من خلال الميزانية العامة للدولة بشقيها الواردات والنفقات تشكل احدى الادوات الرئيسية لتحقيق الاهداف الاقتصادية المشار اليها . وكانت السياسة النقدية «Monetary Policy» التي يشرف

على تنفيذها البنك المركزي الاداة الثانية في متناول السلطات الاسرائيلية لتحقيق نفس الاهداف وان كان اثر كل اداة يختلف بالنسبة لتحقيق كل من الاهداف الثلاثة المشار اليها.

وقد سبق لنا ان بينا في دراسة سابقة ان الاقتصاد الاسرائيلي بدأ يتعثر في عام ١٩٦٦ حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٣٠٫٠٠٠ الى ١١٦٫٥٠٠ عامل وهي نسبة تشكل ١٠ ٪ من مجموع القوى العاملة رغم سياسة الانفاق بعجز Deficit Spending التي لجأت اليها الحكومة الاسرائيلية، ورغم زيادة حجم الكتلة النقدية ٥ ٪ سنويا اي انه رغم السياسة المالية المتوسعة والسياسة النقدية المنفتحة لم يستطع الاقتصاد الاسرائيلي ان يحقق اهدافه المشار اليها .

وقد عزونا ذلك الى عدد من الاسباب الرئيسية بعضها يعود الى تناقص فرص الاستثمار نتيجة لانخفاض عدد المهاجرين القادمين سنويا والى ان الاستثمار في القطاع الزراعي بدأ يخضع اكثر فاكثر الى « قانون الغلة المتناقصة» نتيجة للتوسع في استصلاح الاراضي البور والتي تم اصلاحها بنفقة حدّية متزايدة. كما ان نوعا من عدم التوافق والتضارب ظهر بين الهدف الاول الداعي الى تحقيق معدل للنمو الاقتصادي لا يقل عن ١٠ ٪ سنويا وبين الهدف الثالث وهو محاولة سد العجز المزمن في الميزان التجاري بما يتطلبه ذلك من اتباع سياسات مالية ونقدية منكمشة تحد من تحقيق الهدف الاول . يضاف الى ذلك وجود عقبات مؤسسية تتمثل في الهستدروت التي استطاعت ان تفرض مستوى للاجور بعيدا عن الانتاجية الحدية للعمال مما منع الاقتصاد الاسرائيلي

من الاستقرار على مستوى عمالة كاملة «Full Employment» .

وعندما قامت اسرائيل بعدوانها العسكري في شهر حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ وما تبع ذلك من تعبئة عسكرية شبه شاملة شملت كافة قطاعات الاقتصاد بدا للوهلة الاولى ان الاقتصاد الاسرائيلي قد بدأ يخرج من حالة الركود التي انتابته في عام ١٩٦٦ فقد انخفضت نسبة البطالة من ١٠ ٪ الى حوالي ٥ ٪ (١) .

وقد ذهب بعض من الرأي العام العربي الى حد الاعتقاد بان اسرائيل عندما اقدمت على عدوانها في حزيران كانت مدفوعة نحو العامل الاقتصادي وحده . ومما ساعد على ترسيخ هذا الاعتقاد ان كافة المؤشرات الاقتصادية اظهرت تحسنا لصالح الاقتصاد الاسرائيلي في الفترة التي تلت مباشرة العدوان . وهذا ما دعانا الى اصدار هذه الدراسة عن مركز الابحاث لمناقشة اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي .

مقارنة بين الميزانية في السنوات الثلاث الاخيرة

يمكن القول بأن ميزانية ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ تختلف عن ميزانية العام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ من عدة زوايا يمكن تلخيصها بما يلي :

اولا : هنالك زيادة مطلقة في جملة الميزانية المعتمدة فقد ارتفعت من ٦٣٦٢ مليون ليرة اسرائيلية في عام ٦٨/١٩٦٩ الى ٧٨٥٠ مليون في عام ٦٩/١٩٧٠ .

١ ــ «Israel Employment Potential» **The Israel Economist, Jan. 1969, p. 13.**

ثانيا : هنالك زيادة مطلقة ونسبية معا في الاعتمادات الموجهة الى الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم واسكان .

ثالثا : هنالك زيادة كبيرة في العجز نتيجة لزيادة النفقات المعتمدة على الواردات المتوقعة . فبعد ان كان هذا العجز ٣٥٠ مليون ليرة في عام ٦٨/٦٩ ارتفع عام ٦٩/٧٠ الى مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة . وسيمول هذا العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي . والمعروف ان طريقة التمويل هذه تحمل في طياتها بذورا تضخمية تهدد جميع الجهود التي بذلت لحمل الهستدروت على عدم المطالبة بزيادة الاجور .

رابعا : هنالك ارتفاع كبير في عائدات الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع مزيد من الاعتماد على القروض الداخلية . وقد اختارت الخزانة ان لا تعدل معدلات الضريبة وان ترفع القيود على الواردات لتحسين الوضع التنافسي للصناعات المحلية .

خامسا : تأمل الحكومة في جمع مبلغ ٣٠٠ مليون ليرة على شكل قرض اختياري .

وفيما يلي توزيع لجانب الواردات وجانب النفقات للميزانيتين ٦٨/٦٩ و ٦٩/٧٠ :

الجدول رقم (٢)

أ ـ الواردات خلال عامي ٦٨/٦٩ ـ ٦٩/٧٠
(مليون ليرة اسرائيلية)

	١٩٦٩/٦٨	١٩٧٠/٦٩
١ ـ ضرائب مباشرة		
أ ـ ضريبة الدخل	١٤٧٧	١٨٢٨

ب ــ ضريبة العقار	١٨٩	١٤٠
ج ــ ضريبة التركة	٥	٥
د ــ تحسين العقار	٩	١٧
مجموع الضرائب المباشرة	١٦٨٠	١٩٩٠
٢ ــ ضرائب غير مباشرة		
أ ــ جمارك	٣٩٨	٦٢٥
ب ــ ضريبة الوقود	٢٢٠	٢٢٨
ج ــ ضريبة المشتريات	٤٠٠	٥٣٠
د ــ ضريبة السلع	١٧٤	٢٠٢
هـ ــ ضريبة السفر	٢٩	٣٨
و ــ ضريبة الطوابع	٧٠	٨٦
ز ــ ضريبة الامن	٧٨	٩٠
ح ــ رسم تسجيل الاراضي	١٢	٢١
ط ــ رسوم متنوعة	٩٨	١١٣
مجموع الضرائب غير المباشرة	١٤٧٩	١٩٣٣
المجموع الكلي للضرائب	٣١٥٩	٣٩٢٣
مجموع العائدات	٦٣٦٢	٧٨٥٠

المصدر : ميزانية الحكومة عام ١٩٦٩/١٩٧٠ المنشورة في مجلة **Israel Economist**، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ ، ص ٨ ــ ١١ .

الجدول رقم (٣)

ب ــ توزيع النفقات بين القطاعات المختلفة
(مليون ليرة اسرائيلية)

القطاع	٦٩/٦٨	النسبة الى المجموع	٧٠/٦٩	النسبة الى المجموع
الدفاع	١٩٠٧	٥٣ر٢	٢٤٩٠	٥٤ر١
الصحة	١٢٣	٣ر٤	١٩١	٤ر٣
التعليم	٣٥١	٩ر٨	٤٥٠	٩ر٨
الصناعة	٤٢	١ر٢	٤٨	١ر١
الزراعة	٣٩	١ر٢	٤٦	١ر٠
العمل	١٠١	٢ر٨	٩٧	٢ر٠
الداخلية	١٠	٠ر٢	١٧	٠ر٣
فوائد الديون	٣٨٠	١٠ر٦	٥٨٥	١٢ر٧
فرق الاسعار	٢٧٠	٧ر٥	٢٦٩	٥ر٨
تشجيع الصادرات	٢٤٣	٦ر٨	٢٨٠	٦ر١
الشرطة	١١٩	٣ر٣	١٢٧	٢ر٨
المجموع	٣٥٨٥	١٠٠ر٠٠	٤٦٠٠	١٠٠ر٠٠

المصدر السابق نفسه .

الجدول رقم (٤)

ج ـ وضع الدين العام
(مليون ليرة اسرائيلية)

	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
١ ـ القروض الداخلية		
أ ـ قرض الدفاع	٣٠٠	٣٠٠
ب ـ قروض من مؤسسة التأمين	١٢١	١٥٩
ج ـ قروض من صندوق التأمين	٥٥	٥٦
د ـ قروض من المصارف الاسرائيلية	١٠٠	١٧٥
هـ ـ سندات حكومية	٥٣٠	٧٧٥
و ـ قرض الامتصاص	٣٥	٢٢
مجموع القروض الداخلية	١١٤١	١٤٨٧
٢ ـ قروض اجنبية	٦٥١	٧٠٦
٣ ـ قروض من الولايات المتحدة	١٩٦	٢٦٢
مجموع القروض الخارجية	٨٤٧	٩٦٨
مجموع القروض	١٩٨٨	٢٤٥٥

المصدر السابق نفسه .

وقد ظهرت مؤخرا الميزانية الجديدة للعام المالي ٧١/١٩٧٠ ولم تتوفر حتى الآن تفصيلات دقيقة عن اوجه الانفاق والمعلومات المتوفرة حتى الآن . ان المجموع الاجمالي للميزانية يبلغ ٩٩٠٩ ملايين ليرة اسرائيلية مقسمة على الشكل التالي :

١ ــ ميزانية عادية قدرها ٧٣٧٥ مليون ليرة .
٢ ــ ميزانية انمائية تقدر بـ ٢٣٤٢ مليون ليرة .
٣ ــ مبالغ نثرية غير محددة ١٩٢ مليون ليرة .

وتقدر العائدات من الضرائب بـ ٤٩٩١ مليون ليرة . وقرض الدفاع بـ ١٨٩٩ مليون ليرة . وتشكل القروض ٤٣ ٪ من مجموع ايرادات الميزانية منها مبلغ ٦٠٠ مليون ليرة من البنك المركزي .

د ــ الميزانية الانمائية

يبين الجدول رقم (٥) توزيع الميزانية الانمائية بين مختلف قطاعات الاقتصاد في العامين الاخيرين . ويتضح ان القطاعات التي حصلت على المزيد من الاستثمارات هي الصناعة والحرف ، المساكن والكهرباء في حين انخفضت مخصصات الزراعة والري والنقل . ويلاحظ ان هنالك ارتفاعا كبيرا في تسديد الديون الداخلية والخارجية نظرا لاستحقاق بعض سندات الخزينة التي بيعت في الخارج . والظاهرة التي تستحق التأمل هي انه رغم الارتفاع في حجم النفقات العسكرية لا يزال الاقتصاد الاسرائيلي قادرا على تمويل ميزانية انمائية بهذا الحجم حيث تصل المبالغ المعتمدة الى حوالي ٤٠ ٪ من مجموع نفقات الميزانية العادية او ١٥ ٪ من مجموع الدخل القومي .

ولعل اهم تطور حدث بالنسبة للسياسة المالية في اسرائيل انه لم يعد بالامكان تجميد الاسعار والاجور عن طريق ترك قسم من عوامل الانتاج عاطل عن العمل لتحقيق الثبات الاقتصادي (انظر اسباب ذلك في ١ و ٢ و ٣ على صفحة ٣٠) .

الجدول رقم (٥)

الميزانية الانمائية
(مليون ليرة اسرائيلية)

القطاع	٦٨/٦٩	النسبة المئوية للمجموع	٦٩/٧٠	النسبة المئوية للمجموع
الزراعة	٤١	٢ر٤	٣٣	١ر٧
الري	٤٩	٢ر٩	٥٢	٢ر٨
المعادن	٩٤	٥ر٥	١٧	٩ر٠
الكهرباء	٢٥	١ر٥	٤٧	٢ر٥
الصناعة والحرف	٨٧	١ر٥	١٦٩	٨ر٩
النقل	١٢٧	٧ر٤	٧٧	١ر٤
البريد	٩٥	٦ر٥	١٢٠	٦ر٤
المساكن	١٧٥	١٠ر٣	٣٢٨	١٧ر٤
بناء الطرق	٢٧	١ر٥	٥٥	٢ر٩
بنايات حكومية	٦٩	١ر٤	٩١	٤ر٨
قروض للسلطات المحلية	٢١	١ر٢	٢٢	١ر٢
السياحة	١٣	٧ر٠	١٠	٥ر٠
انابيب النفط	٥٣	٣ر٢	٧٥	٤ر٠
احتياطي للانفاق الخاص	٥٥	٣ر٢	٤٥	٢ر٤
تسديد الديون	٤٩٠	٢٨ر٧	٧١٧	٣٨ر٠
مبالغ مدورة	٥	٤ر٠	٥	٢ر٠

بنود غير مكررة	٢٦٥	١٥ر٥	—	—
مشاريع متنوعة	١٦	٠ر٨	٢٥	١ر٣
المجموع	١٧٠٧	١٠٠ر٠٠	١٨٨٨	١٠٠ر٠٠

المصدر السابق نفسه .

١ ــ الحاجة الى الانفاق على عدد من المشاريع الحيوية بقصد ربط المناطق العربية المحتلة اقتصاديا باسرائيل .

٢ ــ الحاجة لبناء معسكرات ومساكن لاسباب استراتيجية تتعلق بضم بعض المناطق العربية المحتلة نهائيا الى اسرائيل كمرتفعات الجولان وهي نوايا لم تحاول اسرائيل اخفاءها منذ بداية الاحتلال .

٣ ــ الحاجة الملحة لزيادة انتاج القطاع الصناعي بقصد خلق وضع افضل في ميزانها التجاري كما ان هنالك تطور على درجة كبيرة من الاهمية . فقد حصل تغيير في تركيب الواردات الاسرائيلية فبعد ان كان العجز في الميزان التجاري يتركز معظمه في جانب السلع انتقل في السنة الماضية الى جانب الخدمات . والجدول رقم (٦) يبين هذا التطور :

الجدول رقم (٦)

تركيب الاستيراد بين السلع والخدمات

(مليون ليرة اسرائيلية)

السنة	العجز في السلع	العجز في الخدمات	مجموع فائض الاستيراد
١٩٦٦	٣٢١	١٢٤	٤٤٥
١٩٦٧	١٩٨	٣٣٣	٥٣١
١٩٦٨	٣٩٢	٣٠٤	٦٩٦

الفصل الثالث

حجم ميزانيات الدفاع في اسرائيل

المعروف ان الحكومة الاسرائيلية لا تنشر المخصصات الحقيقية لميزانية الدفاع وتسليح الجيش وان الارقام التي تظهر في الميزانية السنوية للدولة هي اقل من الارقام التي تنفق بالفعل خلال السنة المالية ومع ذلك ، لا مفر من ايراد ميزانيات الدفاع كما ظهرت في الميزانيات المتعاقبة ونسبها الى بعض المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حجمها النسبي .

خلال النصف الاول من فترة الستينات هبطت مخصصات الدفاع والامن من ٨ر٢١ ٪ من مجموع الميزانية في السنة المالية ٦١/١٩٦٠ الى ٧ر١٩ ٪ في عام ٦٤/١٩٦٣ . وفي عام ٦٥/١٩٦٤ ارتفعت الى ٧ر٢٦ ٪ ثم الى ٨ر٢٩ ٪ عام ٦٧/١٩٦٦ اي قبل سنة من حرب الخامس من حزيران (يونيو) . واذا ما قارنا مخصصات الدفاع الى المخصصات الاخرى على ضوء « التصنيف الوظيفي » للميزانية الاسرائيلية خلال الفترة نفسها لاتضحت الصورة التالية . (انظر الجدول رقم ٧) .

اولا : ارتفعت مخصصات الخدمات الاجتماعية من ٥ر١٨ ٪ الى ٣ر٢١ ٪ في عام ١٩٦٧ ثم عادت فانخفضت الى

الجدول رقم (٧)

التصنيـف الوظيفي للميزانية

(نسبة مئـوية)

	٦١/٦٠	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦
الخدمات الاجتماعية	١٨ر٥	١٧ر٩	١٨ر٣	١٨ر٥	٢١ر٣
الخدمات الاقتصادية	٦ر٤	٤ر٦	٤ر٧	٤ر٤	٥ر٢
خدمات عامة	٦ر٠	٥ر٤	٥ر٥	٤ر٣	٤ر٧
الميزانية الانمائية					
وسداد الديـون	٢٨ر٧	٣٨ر٤	٣٠ر٤	٣١ر٧	٢٧ر٠
الدفاع والامن	٢١ر٨	١٩ر٧	٢٦ر٧	٢٨ر٦	٢٩ر٨
مساعدات وفوائد	١٨ر٦	١٤ر٠	١٤ر٤	١٢ر٥	١٢ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : **الكتاب السنوي لاسرائيل** ١٩٦٠ – ١٩٦٨ .

١٥ ٪ في الميزانية لعام ٧١/٧٠ . والخدمات الاجتماعية تشمل قطاعات التعليم والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي.

ثانيا : ارتفعت مخصصات الدفاع والامن من ٨ر٢١ ٪ عام ٦١/٦٠ الى ٨ر٢٩ ٪ عام ١٩٦٧ ثم عادت فارتفعت الى ٤٢ ٪ من مجموع الميزانية الحالية .

ثالثا : هبطت مخصصات الميزانية الانمائية من ٧ر٢٨ ٪ الى ٢٧ ٪ خلال نفس الفترة ثم عادت فهبطت الى ١٨ ٪ في الميزانية الحالية .

ان جميع المؤشرات الاحصائية تشير الى ان اسرائيل قد وجهت المزيد من مواردها نحو تقوية جيشها وتزويده بأحدث الاسلحة ابتداء من عام ٦٥/١٩٦٤ وان هذه النسبة تصاعدت بشكل عمودي بعد حرب حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ . غير ان الملاحظ في هذا الصدد ان هذه الزيادة هي اقل من الزيادة في الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي خلال نفس الفترة حيث ارتفعت بنسبة قدرها ٤٢ ٪ خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٠ . ويمكن تعريف الموارد المتاحة على انها تساوي الناتج القومي زائد الواردات مطروحا منها حجم الصادرات ، وبذلك استطاعت اسرائيل حتى الآن ان تمتص نفقات الدفاع دون ان يؤثر ذلك على معدل نموها الاقتصادي وان كان قد بدا يترك آثاره على طريقة توزيع الدخل وعلى بعض القطاعات الاخرى كما سنأتي على شرحه بعد قليل .

وقد بدات اعباء الحرب تظهر في اعقاب عدوان الخامس من حزيران حين اصدرت الحكومة الاسرائيلية ميزانية دفاعية استثنائية بلغت قيمتها ٨٧٠ مليون دولار لتمويل

نفقات الحرب ثم عادت فاصدرت ميزانية استثنائية اخرى في ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٧ بقيمة ١٢٠٠ مليون دولار خصص منها ١٠ ٪ للشؤون العسكرية والباقي للشؤون الانمائية .

وقد قدرت نفقات حرب الخامس من حزيران (يونيو) بـ (١٢٥٠) مليون دولار ولجأت الحكومة الى الاجراءات التالية لتغطية الميزانية العسكرية والميزانية الانمائية :

١ ــ اصدار سندات على الخزينة بحدود ١٢٠٠ مليون دولار للبيع في الخارج .

٢ ــ اصدار سندات دفاع في حدود ٦٢٥ مليون دولار للبيع محليا .

٣ ــ فرض ضريبة اضافية على الدخل قدرها ١٠ ٪ على المعدلات السائدة في ذلك الوقت .

٤ ــ رفع ضريبة الشركات من ٣٠ ٪ الى ٣٢ ٪ وضريبة راس المال من ٢٥ ٪ الى ٣٠ ٪ .

ويلاحظ ان اعباء حرب حزيران توزعت بشكل متوازن بين اليهود داخل اسرائيل وخارجها .

وفي عام ٦٩/١٩٦٨ اصبحت ميزانية الدفاع تشكل ٣٦ ٪ من مجموع الميزانية العامة حيث بلغت حوالي ٥٥٠ مليون دولار ، ثم عادت فارتفعت في عام ٧٠/١٩٦٩ الى ٧٢٠ مليون دولار لتشكل ٣٨ ٪ من مجموع الميزانية .

الجـدول رقم (٨)

نسبة مخصصات الدفاع للدخـل القومي والموارد المتاحة
(١٩٦٤ ـ ١٩٧١)

السنة المالية	نفقات الدفاع المعتمدة	(ملايين الليرات الاسرائيلية) الدخل القومي	الموارد المتاحة	النسبة المئوية للدخل	النسبة المئوية للموارد المتاحة
٦٥/١٩٦٤	٧٥٢	٧ر٥٤٤	١٣ر٠٠٠	٩ر٩	٥ر٥
٦٦/١٩٦٥	٨٥٠	٨ر٧٤١	١٤ر٤٤٤	٩ر٧	٥ر٨
٦٧/١٩٦٦	٩٨٤	١٠ر٣٩٩	١٥ر٦٤٧	٩ر٥	٦ر٣
٦٨/١٩٦٧	١٣٨٤	١١ر٤٩٢	١٦ر٥٣٠	١٢ر٠	٨ر٣
٦٩/١٩٦٨	١٩٠٧	١١ر٨٥٧	٢٠ر٥٩٨	١٦ر٠	٩ر٢
٧٠/١٩٦٩	٢٤٩٠	١٣ر٧١٨	غير متوفرة	١٨ر١	غير متوفرة
٧١/١٩٧٠	٤٥٠١	١٧ر٠٠٤	غير متوفرة	٢٦ر٥	غير متوفرة

المصدر : مكتب الاحصاء المركزي ، **الدليـل الاحصائي لاسرائيل** (مستخرج من عدة جداول).

والجدول السابق يبين نسبة مخصصات الدفاع الى مجمل الناتج القومي خلال الفترة ٦٥/١٩٦٤ الى ٧١/١٩٧٠ حيث يتضح انها ارتفعت من حوالي ١٠ ٪ في عام ٦٥/١٩٦٤ الى ٥ر٢٦ ٪ ٧١/١٩٧٠ مع ملاحظة ان النسبة المشار اليها بدات تتزايد ابتداء من ٦٨/١٩٦٧ .

ولا شك ان النسب في السنوات الثلاث الاخيرة تعتبر اعلى ما وصلت اليه مخصصات الدفاع نسبيا في العالم في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما ان ارتفاعها من ٩ر٩ ٪ عام ٦٥/١٩٦٤ الى ٥ر٢٦ ٪ عام ٧١/١٩٧٠ دليل على السرعة التي اضطر فيها الاقتصاد الاسرائيلي ان يمارس فيها عملية تحويل موارده صوب القطاع العسكري .

وقد خصصت اسرائيل في ميزانيتها لعام ٧١/١٩٧٠ مبلغ (١٢٨٦) مليون دولار لشؤون الدفاع والتسلح وهي تمثل ٤٢ ٪ من مجموع الموازنة العامة البالغة (٢٨٥٧) مليون دولار والتي تمثل بدورها ٥٥ ٪ من الدخل القومي . وهذه الموازنة تساوي اربعة اضعاف موازنة الدفاع قبل حرب حزيران (يونيو) من عام ١٩٦٧ . وترتفع النسبة المشار اليها اذا اضيفت النفقات الاضافية التي تتطلبها حالة الحرب مثل بناء الملاجىء وشراء كمامات الغاز ونفقات وحدات الحدود اذ تصل الى حوالي ٥٠ ٪ من الموازنة العامة. وقد اوردت احدى المجلات الالمانية الاسبوعية بعض التكاليف العسكرية اذ جاء فيها : « ان كل غارة لطائرة اسرائيلية داخل الاراضي المصرية تكلف حوالي ٣٦١٠ دولارات للقنابل والوقود والتموين وان كل مصفحة تدخل معركة تكلف اسرائيل ضعف هذا المبلغ . اما طائرة الفانتوم فتكلف اسرائيل مع قطع غيارها حوالي

ثلاثة ملايين دولار وان كل دبابة سنتورين تكلف ٣٠٠ر٠٠٠ دولار » (١) .

وكان الانفاق على شراء الاسلحة قد ارتفع من ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ الى ٦٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ومن المنتظر ان يصل الى حدود ٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ . وتحاول الحكومة الاسرائيلية انتاج حاجياتها من الذخيرة والاسلحة الخفيفة بغية تخفيف العبء على احتياطيها من العملات الصعبة وذلك لكي تتمكن من شراء الطائرات والمدرعات وباقي الاسلحة الثقيلة وكذلك الاجهزة الالكترونية المعقدة .

والذي نود التأكيد عليه هو انه رغم ارتفاع نفقات الدفاع الى ٥ر٢٦ ٪ من مجموع الناتج القومي فانها لم تصل الى الحد الذي وصلت اليه مثلا ميزانيات الدفاع في كل من الولايات المتحدة وبريطانيه خلال الحرب العالمية الثانية حيث وصلت في الاولى الى ٤٥ ٪ من مجمل الناتج القومي وفي الثانية الى حوالي ٥٠ ٪ . فالمشكلة ليست اذا كانت اسرائيل قادرة على تحمل الحرب بل في كيفية توزيع عبء الحرب والتسلح بين مختلف قطاعات الشعب ومدى استعداد الشعب اليهودي في اسرائيل لتحمل مثل هذه الاعباء . ولو اردنا ان نكون اكثر دقة لقلنا ان المشكلة ستصبح اكثر تعقيدا لو كانت نفقات الدفاع تزداد بنسبة اكبر من الزيادة في الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي . وهذا ما لم يحدث حتى الآن لسببين رئيسيين :

١ ــ تدفق مساعدات هائلة من الخارج بلغت حوالي

١ ــ مجلة **دير شبيجل** الالمانية ، تاريخ ٩ آذار (مارس) ١٩٧٠ .

ثلاثة بلايين دولار على شكل هبات وقروض مكنت اسرائيل من مجابهة نفقات الدفاع دون التنازل عن تحقيق اهدافها الاقتصادية الاخرى .

٢ ـ تشغيل اليد العاملة التي كانت عاطلة عن العمل والتي بلغت رقما قياسيا في مطلع عام ١٩٦٧ اذ بلغت ١٠ ٪ من مجموع القوى العاملة وبذلك ازداد الانتاج بنسبة بلغت ١١ ٪ في عام ١٩٦٩ .

وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يعمل الآن على مستوى عمالة كاملة تقريبا ، فانه لم يعد بالامكان الاعتماد على العامل الثاني لدرء خطر الزيادة الكبيرة في نفقات التسلح واصبح استمرار تدفق المساعدات والقروض الخارجية العامل الاكثر فعالية في زيادة الانتاج .

وسنوضح فيما تبقى من هذا البحث اثر الحرب على الظواهر الاقتصادية التالية التي تشكل الاهداف الاقتصادية الرئيسية لاسرائيل :

اولا : اثرها على معدل النمو الاقتصادي ومستوى العمالة والبطالة .

ثانيا : اثرها على ثبات مستوى الاسعار ومدى مساهمتها في زيادة حدة التضخم المالي .

ثالثا : اثرها على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبالتالي على تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

رابعا : اثرها على مستوى الضرائب وحوافز الانتاج .

الفصل الرابع

اثر الحرب على النمو الاقتصادي والعمالة

في الوثيقة الانمائيـة التي نشرتهـا لجنة التنميـة الاقتصادية بعد حرب الخامس من حزيران (يونيو) مباشرة والتي رسمت خطوطها الرئيسية قبل التاريخ المشار اليـه تلخيص واف لاهداف وتطلعات اسرائيل على ضوء مواردهـا الاقتصادية المتوفرة من مصادر داخلية وخارجية معا فيذلك الحين . فاذا ما قارنا ما انطوت عليه هذه الوثيقة معالمؤشرات الاقتصادية السائدة حاليـا في الاقتصاد الاسرائيلي لامكننا الخروج ببعض الاستنتاجات حـول اثر الحرب والتعبئـة العسكرية على معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات التي انقضـت على حـرب الخامس مـن حزيران . والجـدير بالذكر ان اللجنة المشار اليها قامت بادخال تعديلات معينة على الخطة الانمائية في اوائل عام ١٩٦٨ على ضوء المعطيات الجديدة التي تلت الخامس مـن حزيران وعلى ضوء تصور السلطات الاسرائيلية في ذلك الحين لما سيكون عليه الوضـع العسكري في المنطقة خلال فترة من الزمن قدرهـا خمس سنوات .

وضعت الخطة الانمائية على اساس رفع الناتج القومي من اربعة بلايين دولار في عام ١٩٦٧ الى ٧ر٥ بليون دولار في عام ١٩٧١ على اساس الاسعار السائدة عام ١٩٦٦ وهـذه الزيادة تمثل نمـوا قدره ٢ر٩ ٪ سنويا ، كمـا وضعت على

اساس تخفيض نسبة البطالة من ١٠ ٪ في النصف الاول من عام ١٩٦٧ وهو اعلى رقم قياسي وصلته الى ٤ ٪ في عام ١٩٧١ اي الوصول الى حالة عمالة كاملة تقريبا على اساس انه حتى عندما تكون عوامل الانتاج معبئة والاقتصاد يعمل باقصى طاقاته تظل هنالك نسبةمئوية من اليد العاملة تتراوح بين ٣ – ٤ ٪ تكون في حالة بطالة اختيارية مؤقتة نظرا لانتقالها من نشاط اقتصادي الى آخر . والجدول التالي يبين معدلات النمو الاقتصادي كما رسمتها الوثيقة الانمائية المشار اليها :

ص.ب:٥٠٧٥/١١٣ تل ابيب

الجدول رقم (٩)
نمو الاقتصاد الاسرائيلي حسب الخطة الانمائية
(١٩٦٧ – ١٩٧١)
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٧	١٩٧١	المعدل السنوي للنمو
الناتج الوطني	١٢ر١٠٩	١٧ر١٨٠	٪ ٩ر٢
الواردات	٤ر٠٥٠	٥ر٧٦٠	٪ ٩ر٢
الصادرات	٢ر٥٩٥	٤ر٥٧٥	٪ ١٥ر٢
فائض الاستيراد	١ر٤٥٥	١ر١٨٥	٪ ٥ر٠–
مجموع الاستعمالات	١٣ر٥٦٥	١٨ر٣٦٥	٪ ٧ر٩
الاستهلاك الشخصي	٨ر١٠٠	١٠ر٦٨٠	٪ ٧ر٢
الاستهلاك العام	٣ر٥٥٤	٤ر١٢٠	٪ ٣ر٨
مجمل التثمير	١ر٩١٠	٣ر٥٦٥	٪ ١٦ر٩

المصدر : مكتب رئيس الوزراء ، **التنمية الاقتصادية في اسرائيل** ، ص ٣٣ .

وقد توصلت اللجنة الانمائية الى هذه التقديرات على ضوء النمو المتوقع لحجم العمالة وراس المال المتوفر واستعمال اكثر كفاءة لعوامل الانتاج المتوفرة . وقد راعت اللجنة المشار اليها الوضع العسكري الذي نتج عن حرب الخامس من حزيران (يونيو) فقامت بتعديل اهداف الخطة الانمائية . والآن وبعد مرور ثلاثة اعوام على الحرب المذكورة ما هو الوضع الحقيقي ؟ وهل استطاعت اسرائيل تحقيق اهدافها الاقتصادية ؟

تدل المؤشرات الاحصائية الفعلية على ان الزيادة التي طرات على حجم الناتج الوطني ومستوى العمالة فاقت توقعات الخطة الانمائية . فخلال عامين من الزمن ارتفع الناتج الوطني بمعدل قدره ١٢ ٪ سنويا كما انخفضت البطالة الى اقصى حد منذ ظهور اسرائيل حيث تقدر الآن بحوالي ٣ ٪ . ولا شك ان السبب الرئيسي لهذه الزيادة الارتفاع الكبير في حجم الطلب الفعال نتيجة لانفاق الحكومة المتزايد . والسؤال المطروح الآن عما اذا كان الاقتصاد الاسرائيلي قادرا على تحقيق هذه المعدلات العالية خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ ؟ ان ذلك يتوقف على عدة عوامل اهمها :

اولا : مدى نجاح او فشل السلطات الاسرائيلية في اجتذاب المزيد من اليد العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في القطاعات التي تعاني من نقص في اليد العاملة مثل قطاع البناء والقطاع الزراعي . وتأمل السلطات الاسرائيلية في اجتذاب ٢٥ الف عامل عربي خلال عام من الزمن وهذا يفسر لنا اهتمام حركة المقاومة بتفشيل الخطة الاسرائيلية .

ثانيا : مدى نجاح او فشل السلطات الاسرائيلية في

تجميد الاجور لتشجيع قطاع الصناعة على زيادة طاقته الانتاجية وبالتالي زيادة صادرات اسرائيل الى الخارج .

ثالثا : حجم العجز المتوقع في الميزان التجاري الذي بدأ يرتفع بسرعة كبيرة كما سنبين لاحقا وامكانية اضطرار الحكومة الاسرائيلية الى تخفيف معدل النمو الاقتصادي لتقليص هذا العجز . وفي رأي بعض الاقتصاديين فياسرائيل انه لا بد من تخفيض معدل النمو الاقتصادي الى ٨ ٪ سنويا على الاقل اذا ارادت السلطات الاسرائيلية ان لا يفلت زمام الموقف من يديها وان يصبح العجز في الميزان التجاري قابلا للمعالجة .

رابعا : اثر ازدياد معدلات الضريبة على الدخل والمشتريات على حوافز الانتاج لدى القطاع الخاص . وسنشرح ذلك في فصل مستقل .

وحتى الآن يبدو ان العامل الاول لم يفشل نهائيا فرغم تحذير حركة المقاومة للعمال الذين يعملون في قطاعي الزراعة والبناء فان اسرائيل لا تزال تأمل في اغراء المزيد من العمال عن طريق عرض اجور مغرية . ولا حاجة للتأكيد على ضرورة تفشيل هذه الخطة نظرا لحاجة اسرائيل الماسة لتشغيل المزيد من اليد العاملة لزيادة الانتاج خصوصا وان اجور العمال العرب اقل بكثير من اجور العمال اليهود كما انه لا يسمح لهم بتأليف نقابة او حتى تأليف نقابات عمالية خاصة بهم داخل اسرائيل . وسياسة السلطات الاسرائيلية تهدف الى الاستفادة من هذه الطاقة الاضافية الرخيصة دون ان تسمح لها بالاستفادة من المزايا العديدة التي تحصل عليها عادة النقابات العمالية .

اما بصدد العامل الثاني فيبدو ان السلطات الاسرائيلية قد نجحت نسبيا في اقناع كل من الهستدروت وارباب العمل التقيد بمؤشرات معينة فيما يتعلق بزيادة الاجور بحيث تربط بالانتاجية الحدّية بدلا من ربطها بنفقات المعيشة للتأكد من عدم حدوث آثار تضخمية في الاقتصاد الاسرائيلي . كما نجحت السلطات المذكورة في الزام العمال وارباب العمل بشراء سندات حكومية لتمويل العجز الحاصل في الميزانية العامة . ولا بد من الانتظار مدة اخرى من الزمن لمعرفة ديمومة هذا الاتفاق . وسنأتي على تحليل العاملين الثالث والرابع في الفصول التالية .

الفصل الخامس

اثر الحرب على مستوى الاسعار

منذ ظهور اسرائيل وظاهرة التضخم المالي ترافق تطور ونمو الاقتصاد الاسرائيلي . ويمكن تعريف التضخم المالي على انه ارتفاع مثابر ومستمر في مستوى الاسعار نتيجة لزيادة اكبر في حجم الكتلة النقدية منها في حجم الناتج الوطني مما يؤدي الى زيادة في حجم الطلب الفعال على السلع المتوفرة في الاسواق وبالتالي الى ارتفاع في اسعارها .

وخطورة هذه الظاهرة الاقتصادية انها تسلب جزءا كبيرا من المكاسب الانتاجية التي يحققها اقتصاد ما كما انها تؤدي الى الاضرار بمصالح الفئات من ذوي الدخل المحدود اذ تؤدي الى عملية اعادة توزيع الثروة من اصحاب الدخول الصغيرة الى اصحاب الدخول الكبيرة .

وبالنسبة لاسرائيل فان هذه الظاهرة تكتسب اهمية خاصة نظرا لان ارتفاع مستوى الاسعار والاجور يفقد السلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية الكثير من قدرتها على التنافس مع السلع الاجنبية في هذه الاسواق، وهو ما تحتاجه اسرائيل دوما نظرا لصغر سوقها المحلي وانغلاق المجال الحيوي في وجهها المتمثل بالاسواق العربية المجاورة وبعدها عن الاسواق

العالمية وبالتالي ارتفاع نفقات الشحن .

ورغم الارتفاع الكبير في مستوى الانفاق الحكومي بشقيه العسكري والمدني والزيادة التي طرأت على حجم الكتلة النقدية فان مستوى اسعار الجملة لم ترتفع سوى سبع نقاط خلال ثلاثة اعوام مع ملاحظة ان اسعار الجملة بقيت على حالها خلال ستة اشهر بعد العدوان في حين هبطت نفقات المعيشة بنفس الفترة نظرا لتفاعل عدة عوامل يمكن تلخيصها بما يلي :

١ ــ ارتفاع مستوى البطالة في اوائل عام ١٩٦٧ بحيث ادت الزيادة في الانفاق الى تشغيل عوامل الانتاج العاطلة عن العمل ومن ثم تحقيق زيادة فعلية في الانتاج بلغت ١٤ ٪ في عام ١٩٦٨ و ١١ ٪ عام ١٩٦٩ .

٢ ــ سياسة تنظيم الاجور التي تم التوصل اليها بين الحكومة والعمال وارباب العمل . فقد وافق العمال على الحصول على زيادة قدرها ٤ ٪ على الاجر الاساسي تدفع نقدا وعلى الحصول على ٤ ٪ على مجمل الاجور تدفع على شكل سندات حكومية . كما تم الاتفاق على ان يقوم اصحاب العمل بشراء سندات حكومية تساوي ايضا ٤ ٪ من مجموع الاجور المدفوعة وان يتعهدوا بعدم رفع اسعار منتجاتهم . وتعهدت الحكومة من ناحيتها بعدم زيادة معدلات الضريبة خلال عام ١٩٧٠ .

وهذا الاتفاق دليل قاطع على مدى تعاون وتحسس مختلف الفعاليات الاقتصادية بطبيعة التحدي الذي يواجه الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي استعداد كل من العمال واصحاب العمل والحكومة لتحمل نصيبه من العبء والمشاركة في

الجدول رقم (١٠)
الارقام القياسية لنفقات المعيشة
واسعار الجملة
سنة الاساس ١٩٦٦ = ١٠٠

	اسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٦٧		
الربع الاول	١١٢	١٢٤
الربع الثاني	١١١	١٢٦ (١)
الربع الثالث	١١١	١٢٣
الربع الرابع	١١١	١٢٤
١٩٦٨		
الربع الاول	١١٣	١٢٦
الربع الثاني	١١٤	١٢٨
الربع الثالث	١١٤	١٢٦
الربع الرابع	١١٥	١٢٧
١٩٦٩		
الربع الاول	١١٥	١٢٩
الربع الثاني	١١٥	١٣٠
الربع الثالث	١١٦	١٣٠
الربع الرابع	١١٦	١٣١

المصدر : مجلة **اسرائيل ايكونوميست** ، عدد ٢ ، ١٩٧٠ .

١ ــ تلفت نظر القارىء الى انه رغم ان سنة الاساس هي عام ١٩٦٦ فان الذي يهمنا من هذا الجدول مقارنة الفترة التي تلت الحرب مع الربع الثاني من عام ١٩٦٧ وهو الربع الذي وقعت فيه الحرب المذكورة .

نفقات الحرب . كما انه يعطي امثولة لبعض الانظمة العربية التي تريد المشاركة في المعركة دون بذل اي تضحيات تذكر والتي لا تنفك تذكر شعوبها بين الحين والآخر بطريقة غير مباشرة بالخسائر والتضحيات الجسيمة التي سيتحملها فيما اذا استمر الوضع على ما هو عليه .

٣ ــ نجاح السلطات الاسرائيلية في اغراء عدد لا يستهان به من العمال المهرة وشبه المهرة من قطاع غزة والضفة الغربية للعمل في قطاعي الزراعة والبناء مما زاد من حجم القوى العاملة واضعف من حدة ارتفاع مستوى الاجور .

٤ ــ خلقت حالة الحرب بعد الخامس من حزيران (يونيو) شعورا من ضبط الانفاق وزيادة الانتاج لدى الجمهور .

٥ ــ ازدياد حجم الاستيراد الى درجة ادى الى تسرب قسم كبير من القوة الشرائية التي توفرت لدى الجمهور الى الخارج لتمويل الاستيراد المشار اليه بحيث اوجد نوعا من التوازن بين الزيادة في حجم الكتلة النقدية والزيادة في الانتاج .

وهنالك عامل آخر سيقرر مدى نجاح السلطات الاسرائيلية في محاربة ارتفاع الاسعار وهي الطريقة التي سيموّل فيها العجز في الميزانية . فاذا نجحت في الحصول على قروض داخلية من الجمهور فانها ستظل قادرة على منع الاسعار من الارتفاع بنسبة كبيرة . اما اذا اتجهت للاقتراض من البنك المركزي فان بذور التضخم ستبدا بالنمو السريع . ويلاحظ من الميزانية الاخيرة انها اقترضت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من البنك المركزي . ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية قد توصلت الى قناعة مفادها ان القروض الداخلية قد وصلت الى حالة من

التشبع وان الجمهور غير مستعد لشد احزمته اكثر مما فعل. فقد اصبح دخله ضحية للضرائب المرتفعة ولسندات الخزينة بحيث ما يتبقى لديه من دخل لا يكفيه لشراء ما يحتاجه من سلع استهلاكية وسلع معمرة .

وميزة القروض الداخلية انها لا تؤدي الى خلق قوة شرائية جديدة في الاقتصاد اذ انها تنطوي على عملية انتقال القوة الشرائية من الجمهور الى الحكومة في حين ان الاقتراض المباشر من المصرف المركزي يساوي في آثاره التضخمية عملية طبع نقود جديدة اذ انه يحقق زيادة صافية في حجم الكتلة النقدية فاذا لم يواز هذه الزيادة انتاج بنفس النسبة او بنسبة اكبر فان الاسعار تبدأ بالارتفاع . ويمكن القول ان عام ١٩٧١ سيكون حاسما بالنسبة لمدى نجاح اسرائيل او فشلها في السيطرة على مستويات الاسعار والاجور .

الفصل السادس

اثر الحرب على تحقيق الاستقلال الاقتصادي

من الاهداف الاقتصادية التي بدات تحظى باهتمام الحكومة الاسرائيلية في مطلع الستينات محاولة تخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي التي لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي ، وفي استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود وتوفير فرص العمل لهم، وتوجيه جزء كبير من الموارد نحو تقوية الجيش الاسرائيلي وتزويده باسلحة حديثة . ولم تكن الدعوة الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي (١) طارئة بل جاءت نتيجة لقرب انهاء التعويضات الالمانية التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر المساعدات الخارجية واستحقاق جزء كبير من سندات الخزينة التي قامت اسرائيل ببيعها في الخارج واخيرا فشل اسرائيل الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة كعضو مشارك يمكنه من تسويق صادراته دون الاصطدام بجدار التعرفة الجمركية العالية المفروضة على سلع الدول غير الاعضاء .

---

١ ــ يوسف شبل ، **تجارة اسرائيل الخارجية** ، الفصل الخامس ، ص ١٠٣ ــ ١١٠ . (بيروت : مركز الابحاث ، ١٩٦٩) .

ويمكن الاسترشاد في هـذا الصدد بمؤشرات ثلاثـة لمعرفة مدى اقتراب او ابتعاد اسرائيل من تحقيق الهـدف المشار اليه بعد حرب الخامس من حزيران (يونيو) :

اولا : نسبة المدخرات المحلية الى مجمل الناتج القومي وهذا المؤشر يشير الى تدهور سريـع في حجم المدخـرات المحلية . والحقيقة انه لو اضفنا مدخرات القطاع الخاص الى مدخرات القطاع العام لاتضح لنا ان الحجم المقتطع من الناتج القومي صفرا .

ثانيا : نسبة الصادرات الى الواردات فبعـد تحسن طفيف حدث قبل عام ١٩٦٧ عادت الثغرة الى الاتساع اكثر فاكثر .

ثالثا : نسبة مجمل الناتج القومي الى مجموع الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي وهذا يشير الى هبوط مستمر ايضا . اذن جميع المؤشرات تؤكـد ان تحقيق الاستقـلال الاقتصادي لم يعد واردا الآن .

وقد اثر هذا الوضع على كل من احتياطي اسرائيل من العملات الصعبة القابلة للتحويل وعلى حجـم الدين الوطني بحيث اصبح كما في الجدول رقم ١١ .

يلاحظ من مقارنة احتياطي العملات الصعبة والديون المترتبـة على اسرائيـل ان الاثنين يسيران في اتجاهـين متعاكسين . ففي حين هبط الاحتياطي من (٩٠٠) مليـون دولار في عام ١٩٦٧ الى مبلغ (٣٨٢) مليون دولار عام ١٩٧٠ ارتفعت الديون الخارجية مـن (١٦٠٠) مليـون دولار الى (٢٥٠٠) مليون دولار خلال نفس الفترة ، اي ان صافي الديون

الخارجية ارتفعت من ٧٠٠ مليون دولار الى ٢١١٨ مليون دولار . وفي رأي الخبراء الاقتصاديين ان الاحتياطي يجب ان لا ينخفض عن ما قيمته ثلاثة اشهر استيراد اي حوالي ٦٠٠ مليون دولار .

الجدول رقم (١١)

مقارنة بين الاحتياطي والديون الخارجية

السنة	الاحتياطي	الديون الخارجية	صافي الديون الخارجية
١٩٦٧	٩٠٠	١٦٠٠	٧٠٠
١٩٦٨	٧٧٠	١٨٥٠	١٠٨٠
١٩٦٩	٤٠٠	٢١٠٠	١٧٠٠
١٩٧٠	٣٨٢	٢٥٠٠	٢١١٨

المصدر : مجلة **الايكونوميست** ، اسرائيل ، عدد ٢ ، ١٩٧٠ .

وللتدليل على مدى عبء الديون نذكر ان الميزانية الجديدة قد خصصت مبلغ (٥٣٠) مليون دولار لتسديد الديون الخارجية وفوائدها المستحقة ، وتبلغ الفوائد وحدها حوالي ٩ ٪ من مجموع الميزانية . كما ان الديون الخارجية تمثل حوالي ٤٨ ٪ من مجمل الناتج القومي .

والجدير بالذكر ان الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود دين **خارجي** تختلف عن تلك المترتبة على وجود دين **داخلي** . فالدين الداخلي (اي الذي يجبى من داخل البلد) **لا يؤدي** الى اي نقص حقيقي في ثروة البلد بل ينطوي على عملية

توزيع الثروة بين حاملي سندات الخزينة ودافعي الضرائب . اما اذا كان الدين خارجيا فان الالتزام المترتب على دفع الدين وفوائده المستحقة يشكل عبئا على الاقتصاد بأسره ويتطلب فائضا اكبر في ميزان المدفوعات لدفع هذا الالتزام . وقد بدات نسبة الديون الخارجية الى مجمل الديون بالارتفاع ابتداء من عام ١٩٦٨ وتقدر الآن بحوالي ٥٥ ٪ .

ورغم التدهور المستمر في احتياطي اسرائيل من العملات الصعبة فالمشكلة تكمن في الوضع الذي سيستقر عليه ميزان المدفوعات ومدى نجاح السلطات الاسرائيلية في تقليص العجز ثم في حجم الدين الوطني خصوصا وان العجز في ميزان المدفوعات لا يعود فقط الى نفقات التسلح وانما يعود أيضا الى ارتفاع معدل الاستهلاك الشخصي . لذلك يمكن لاسرائيل نظريا ان توفر المعدات والمواد والاسلحة الضرورية للجهد العسكري بأحد الوسائل التالية :

أ — زيادة الانتاج الوطني بنسبة لا تقل عن ١٠ ٪ سنويا .

ب — تخفيض في حجم الاستهلاك الشخصي وتوجيه الفرق صوب القطاع العسكري .

ج — تخفيض في حجم التشميرات للاغراض الانمائية وتوجيهها نحو القطاع العسكري .

بالنسبة للبديل الاول فانه بعيد الاحتمال نظرا لان الاقتصاد الاسرائيلي يعمل الآن في ظل «عمالةكاملة» تقريبا. اما بالنسبة للبديلالثاني فان الحكومة سائرة على هذا الطريق

بدليل زيادة ضريبة الدخل ٥ ٪ على معدلها السابق ، كما ان نسبة الضرائب المباشرة الى مجموع الواردات ارتفعت الى ٥١ ٪ . وتأمل الحكومة في تغطية الفرق البالغ ٥٠٠ مليون دولار من قرض « الامن » وقرض « الاستيعاب » اللذين اشرنا اليهما في معرض الحديث عن الاتفاق بين الهستدروت والحكومة وارباب العمل .

الجدول رقم (١٢)
الميزان التجاري بين التخطيط والواقع

السنة	الصادرات الفعلية	الصادرات المخططة	الواردات الفعلية	الواردات المخططة
١٩٦٧ *	٥٥٥	—	٧٦٩	—
١٩٦٨	٦٠٣	٩٥٢	١٠٨١	١٤٥٢
١٩٦٩	٦٨٤	١٠٩٠	١٢٩٠	١٥٨٣
١٩٧٠	٨٢٠ (٢)	١٢٥٠	١٩٢٥ (٢)	١٦٤٦

* عام ١٩٦٧ لم تشمله الخطة .

كانت الخطة الانمائية الاسرائيلية ترتكز على اساس ان ترتفع الصادرات بنسبة قدرها ١٥ ٪ خلال اربع سنوات وان ترتفع الواردات بنسبة قدرها ٩٫٢ ٪ بحيث يصبح العجز في الميزان التجاري ١١٨٥ مليون دولار بدلا من ١٤٥٥ عام ١٩٦٧ .

واذا ما قارنا الواقع مع ما كانت اسرائيل تطمح اليه لوجدنا ان اسرائيل فقدت السيطرة نهائيا على الميزان التجاري لناحية ضبطه والتحكم في العجز الذي يرزح تحته فقد ادى

٢ ـ ارقام تقريبية مبنية على اساس اربعة الشهور الاولى من عام ١٩٧٠ .

الانفاق الكبير والزيادة الكبيرة في مستويات الدخل الى اتساع الثغرة بين الواردات والصادرات الى درجة لم تعد تجدي فيها وسائل العلاج الكلاسيكية لتقييد الاستيراد وتشجيع الصادرات . واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فان اسرائيل ستضطر عاجلا ام آجلا لاعادة النظر في جملة اهدافها الاقتصادية .

وتدل آخر الاحصائيات على ان العجز في الميزان التجاري سيبلغ ١١٠٥ ملايين دولار في نهاية ١٩٧٠ اي بزيادة قدرها ١٨٫٨ ٪ عن ١٩٦٩ وسيغطى على الشكل التالي:

١٠٠٠	مليون دولار استيراد رساميل
١٠٥	ملايين دولار من الاحتياطي
١١٠٥	المجموع

ويتألف مبلغ الـ ١٠٠٠ مليون دولار من « مدفوعات دون مقابل » Unilateral Transfers وقروض متوسطة وطويلة الاجل حيث تقدر المدفوعات بدون مقابل بـ ٥٩٥ مليون دولار والقروض بـ ٥١٠ ملايين دولار . وتنقسم المدفوعات بدون مقابل على الشكل التالي :

١ ــ مدفوعات من افراد	١٨٥	مليون دولار
٢ ــ منح وهبات	٢٤٥	مليون دولار
٣ ــ تعويضات من المانيه الغربية	١٦٥	مليون دولار
المجموع	٥٩٥	

اما القروض فتتألف من ٢٠٠ مليون دولار لمدة خمس

سنوات بفائدة ٩ ٪ من بعض المصارف الاوروبية والاميركية ، و ٢٥٠ مليون دولار قرض من الحكومة الاميركية لتسديد ثمن طائرات الفانتوم في حين لم تنشر الحكومة اية معلومات عن مبلغ ١٤٠ مليون دولار المتبقين (٣) .

والسؤال المطروح الآن هو عما اذا كان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية مرة اخرى سيتحقق اهدافه في تخفيض العجز في الميزان التجاري .

حول تخفيض جديد لقيمة العملة الاسرائيلية

يمكن القول الآن بان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٧ كان ناجحا وحقق بعض اهدافه . فالمعروف ان اسرائيل اقدمت على هذا الاجراء بعد ان اعلن عن تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بـ ١٤٫٢ ٪ فبادرت اسرائيل الى تخفيض قيمة عملتها بنفس النسبة حتى لا تخسر اسواقها الرئيسية للحمضيات في بريطانيه . وكان بعض الاقتصاديين الاسرائيليين قد اعلن عن عدم اقتناعه بهذا الاجراء على اساس ان التخفيض بطبيعته يؤدي الى رفع اسعار الواردات ويخفض من قيمة الصادرات ومثل هذا الوضع سيؤدي في النهاية الى ارتفاع في نفقات مستوى المعيشة وما يتبعه عادة من ارتفاع في مستوى الاجور والاسعار .

غير ان الذي حصل هو ان مستوى الاسعار والاجور

---

٣ ــ هذه المعلومات مستقاة من مجلة **الايكونوميست** ــ الملحق الاقتصادي عن اسرائيل ١٩٧٠ .

لم يرتفع اكثر من ٢ ٪ بالنسبة للاسعار و ٣ ٪ بالنسبة للاجور وهو اقل ارتفاع طرأ على مستوى الاسعار منذ ظهور اسرائيل عام ١٩٤٨ . ونظرا لارتفاع مستويات الاسعار في البلدان التي تنتج سلعا مماثلة للسلع الاسرائيلية اكثر من ارتفاع مستوى الاسعار الاسرائيلية فقد ادى ذلك الى تحسن شروط التجارة الاسرائيلية . ويعود السبب الرئيسي في عدم ارتفاع مستوى الاسعار في اسرائيل بنسبة كبيرة الى الاسباب التالية :

اولا : لقد خلقت حالة الحرب بعد الخامس من حزيران (يونيو) شعورا من ضبط الانفاق وزيادة الانتاج .

ثانيا : تدفق العمال العرب المهرة وشبه المهرة للعمل في قطاعات الزراعة والبناء مما زاد من حجم القوى العاملة وبالتالي خفف من ارتفاع مستوى الاجور .

ثالثا : ان الاقتصاد الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ كان يعاني من انخفاض في مستوى العمالة والانتاج اي انه كان يعمل بعيدا عن مستوى « العمالة الكاملة » Full Employment . فلما اعلن تخفيض العملة الاسرائيلية وما تبعه من تشجيع للصادرات الاسرائيلية تمثلت الزيادة في الناتج القومي من جانب الانتاج اكثر منها من جانب الاسعار .

وخلافا لاعتقاد شائع فان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من عدم كفاءة في الانتاج ليس لان سعر التبادل بين العملة الاسرائيلية والعملات الاجنبية مرتفعا بل العكس هو الصحيح، اي ان عدم كفاءة الانتاج هي التي ادت الى ارتفاع مبالغ فيه في سعر التبادل الحالي بين الليرة الاسرائيلية والعملات الاجنبية .

ومن ناحية اخرى فان الذين يعارضون مزيداً من تخفيض قيمة العملة يستندون الى ان تخفيض سعر التبادل سيؤدي الى زيادة الطلب على اليد العاملة ، وتقليص الطلب على الآلات والمعدات المستوردة مما سيؤدي بدوره الى ارتفاع مستوى الاجور دون زيادة تذكر في مستوى الانتاج نظراً لان اليد العاملة في اسرائيل نادرة في حين ان رأس المال متوفر بكثرة.

وفي حالة عدم لجوء السلطات الاسرائيلية الى تخفيض جديد فان هنالك عدداً من الاجراءات البديلة لا بد من الاخذ بها :

١ ــ خفض حجم الاستهلاك للجمهور لتخفيف العبء على الميزان التجاري .

٢ ــ تخفيض ضريبة الدخل المباشرة وزيادة الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية .

٣ ــ الغاء القيود على الاستيراد والتصدير على كافة القطاعات الاقتصادية لكي تعمل الصناعات في جو تنافسي افضل.

٤ ــ حجب المساعدات المالية عن الصناعات التي لا تملك ميزة نسبية في الانتاج ومنحها لتلك التي يتميز انتاجها « بوفورات الحجم » .

والواقع ان اسرائيل قد فشلت حتى الآن في الاستفادة من ظاهرة استقرار مستوى الاجور للعمل على تصحيح المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي . ذلك ان الوسائل الاقتصادية المتوفرة لديها لم تعمل على مستوى كاف من الكفاءة ويكفي للتدليل على ذلك ان نذكر ما يلي :

اولا : فيما يتعلق بسياسة رفع القيود عن استيراد السلع الاجنبية بقصد جعل السلع المحلية تعمل في مناخ من المنافسة المتكافئة لم تنجح هذه السياسة حتى الآن في تحويل الانتاج المحلي من المجالات الاقل كفاءة الى المجالات الاكثر كفاءة . ولعل اهم عقبة في الوصول الى هذا الهدف هي الطريقة التي يتقرر فيها مستوى الاجور . فعندما تكون المساومة الجماعية لا الانتاجية الحدية هي الاساس في تقرير مستوى الاجور ، وعندما تكون الدعوة الى « اعطاء نفس الاجر لنفس المركز » بدلا من « نفس العمل » فان تحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاج بنسبة كبيرة تصبحان غير واردتين .

ثانيا : فيما يتعلق بالسياسة الخزائنية يبدو انها لا تزال تسير عكس ما تمليه النظرية الاقتصادية . وهذا السير الخاطىء لا يعود الى جهل مبادىء النظرية الاقتصادية من قبل الاقتصاديين الاسرائيليين، ولكن يعود الى قوة وسطوة الاحزاب السياسية التي ترى في توزيع الدخل هدفا اكثر اهمية من زيادة الانتاج . ففي ظل اقتصاد فردي يؤمن بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان تحقيق زيادة اكبر في الانتاج عن طريق تشجيع حوافز الانتاج يأتي عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة بدلا من زيادة الضرائب المباشرة ، ذلك ان مثل هذا الاجراء يؤدي الى فرض ضريبة على الاستهلاك وليس على اساس الدخل الحقيقي . ورجال الاعمال الاسرائيليين يعانون من قلة ارباح مؤسساتهم مما يقلل من امكانية التوسع في الانتاج وتزويد مؤسساتهم بأحدث الآلات والمعدات .

ثالثا : لقد رافق ظاهرة ثبات الاجور ازدياد كبير في حجم العجز في الميزان التجاري مع ان المتوقع كان عكس ذلك

تماما ، ذلك انه كان من المفروض ان يؤدي ثبات الاجـور الى تقويةالوضع التنافسي للسلعالاسرائيلية في الاسواقالعالمية. والواقع ان هذه الفرصة الذهبية من وجهة النظر الاسرائيلية قد تلاشت نتيجة لعوامل ثلاثة :

ا ـ استيراد الاسلحة والمعدات الحربية على نطـاق واسع نتيجة لاتسـاع نطاق المقاومة العربية وبقاء حالة الحرب على ما هي عليه الآن .

ب ـ ازدياد حجم الطلب الفعال نتيجة للسياسةالنقدية المتوسعة . ولا شك ان هذا العامل قد ساعد من ناحية على كبح جماح التضخم المالي غير انه عرقـل مـن ناحية اخرى امكانية تخفيض العجز في الميزان التجاري .

ج ـ ازدياد حجم الانفاقالخاص نتيجة لارتفاع مستوى الاجور الحقيقي. فللمرة الاولى يرتفع مستوى الاجور النقدي بنسبة تفوق مستوى الاسعار ففي حين ارتفع مستوىالاجور بـ ٢ر٣ ٪ خلال عام من الزمن ارتفـع مستوى اسعار الجملة بنسبة ١ر٢ ٪ فقط مما زاد من القوة الشرائية لدى العمـال والموظفين وبالتالي زاد من طلبهم على السلع الاستهلاكية .

الفصل السابع

اثر الحرب على مستوى الضرائب

من المعروف ان مستوى الضرائب في اسرائيل بشقيه المباشر وغير المباشر يعتبر من اعلى المستويات في العالم . وهذه الظاهرة ليست حديثة بل تعود الى اكثر من عشرين عاما وبالتالي فهي سابقة لحرب حزيران (يونيو) . وقد سبق لمركز الابحاث ان اصدر دراسة عن السياسة المالية في اسرائيل تناولت بالتفصيل الوضع الضريبي في اسرائيل (١) حيث شرحت الضرائب المختلفة وحصتها من واردات الحكومة كما تناولت بشيء من التفصيل اثرها على حوافز الانتاج وعلى اعادة توزيع الدخل .

وحتى يأخذ القارىء فكرة عن العبء الضرائبي في اسرائيل قبل حرب حزيران نورد في الجدول رقم (١٣) معدلات ضريبة الدخل السائدة في اسرائيل عام ١٩٦٦ . فالعمود رقم (١) يبين شرائح الدخل ابتداء من ٤٠٠٠ ليرة اسرائيلية الى ٣٧٨٠٠ ليرة اسرائيلية فما فوق . ويبين العمود رقم (٢) معدل الضريبة معبّرا عنه بنسبة مئوية في حين ان العمود رقم (٣) يبين الضريبة الحدية معبرا عنها ايضا بنسبة

١ ــ يوسف شبل ، **السياسة المالية في اسرائيل** ، (بيروت : مركز الابحاث ، ١٩٦٨) ، ص ٢٢ ــ ٣٢ .

مئوية . ويمكن تعريف الضريبة الحدية على انها الزيـادة في الضريبة المدفوعة نتيجة لارتفاع دخل المواطن من شريحة الى اخرى . وهذا المؤشر يظهر ويصور حدة الضريبة التصاعدية اكثر من معدل الضريبة المبوب في العمود رقم (٢) . وفيها يبدو جليا ان الضريبة تصل الى ٥ر٦٢ ٪ عندما يصل دخل المواطن السنوي الى ٣٧٨٠٠ ليرة اسرائيلية . ولا شك ان هذه النسبة المرتفعة تترك اثرا سيئا على حوافز الانتاج .

وقد ارتفعت حصيلة اسرائيل من ضرائب الدخل عشرة اضعاف ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ وكذلك ارتفعت نسبة ضريبة الدخل الى الدخل القومي من ٥ ٪ عام ١٩٥٠ الى ٧ر١٤ ٪ عام ١٩٦٦ . وهذه الزيادة تعكس عاملين اثنين : اولا الارتفاع الكبير في الدخل الخاضع للضريبة اي توسع الوعاء الضريبي، وثانيا طبيعة الضرائب التصاعدية بحيث ادت الى زيادة في العائدات نتيجة لارتفاع الدخل .

وقد باشرت الحكومة الاسرائيلية زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في اعقاب حرب حزيران (يونيو) وكانت تهدف من وراء ذلك الى تغطية جزء من العجز في الميزانية وعـدم تشجيع الجمهور على زيادة انفاقه عن طريق امتصاص جـزء من القوة الشرائية المتوفرة لديه. ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية ستستمر في هذه السياسة. فقد جاء على لسان وزير المالية قوله : ليس امام حكومة اسرائيل سوى مواصلة سياسة رفع الضرائب خلال السنوات الاربـع المقبلة وان الموقف يقضـي بفرض المزيد من الاعباء على الاسرائيليين .

وبالفعل فقد ارتفعت ضريبة الدخل عن معدلاتها المبينة

الجدول رقم (١٣)

معدلات ضريبة الدخل في اسرائيل (١٩٦٦)

(١) شرائح الدخل (ليرة اسرائيلية)	(٢) معدل الضريبة (نسبة مئوية)	(٣) الضريبة الحدية (نسبة مئوية)
٤٠٠٠ر — ٥٠٠٠ر	—	—
٥٠٠٠ر — ٦٠٠٠ر	١٤ر	١٩ر٠
٦٠٠٠ر — ٧٠٠٠ر	٤ر٠	١٩ر٠
٧٠٠٠ر — ٨٠٠٠ر	٥ر٩	٢١ر٠
٨٠٠٠ر — ٩٠٠٠ر	٧ر٨	٢٣ر٠
٩٠٠٠ر — ١٠٠٠٠ر	٩ر٥	٢٦ر٠
١٠٠٠٠ر — ١١٠٠٠ر	١١ر٦	٢٨ر٠
١٢٠٠٠ر — ١٣٠٠٠ر	١٤ر٨	٣٦ر٠
١٤٠٠٠ر — ١٧٠٠٠ر	١٦ر٦	٤٢ر٠
١٨٠٠٠ر — ٢٠٠٠٠ر	٢٤ر٩	٥٠ر٠
٢١٠٠٠ر — ٢٤٠٠٠ر	٣٠ر٠	٥٥ر٠
٢٨٠٠٠ر — ٣٧٨٠٠ر	٣٥ر١	٥٧ر٥
٣٧٨٠٠ر فما فوق	٤٠ر٠	٦٢ر٥

المصدر : مكتب رئيس الوزراء ، **التنمية الاقتصادية في اسرائيل** ، ص ١٩٧ .

في الجدول رقم (١٣) بنسبة ٥٪ وذلك عن طريق رفع ضريبة الامن الى ١٥ ٪ من ضريبة الدخل بعد ان كانت ١٠ ٪ سابقا. كما ارتفعت حصة الضرائب غير المباشرة اي التي تفرض على شراء السلع اذ اصبحت تشكل حوالي ٤٩ ٪ من مجموع ايرادات الحكومة . وتتركز الزيادة على السلع الاستهلاكية كالسيارات والكحول والدخان وغيرها. وتقول مجلة دير شبيجل الالمانية في عددها الصادر في ٩ آذار (مارس) ١٩٧٠ ان سيارة من نوع فولكسفاجن تكلف في اسرائيل حوالي ٥٢٧٧ دولارا اي ثلاثة اضعاف سعرها في لبنان وان سيارة شيفروليه من النوع الرخيص تصل الى ١٣٣٠٠ دولار !!.

واذا كانت هذه الاحصاءات تؤكد عبء الحرب على رفاهية المواطن الاسرائيلي فان لها مدلولا يجب ان لا يغيب عن المواطن العربي الواعي وهي مدى تقبل اليهودي في اسرائيل للاجراءات التقشفية التي تفرضها عليه حكومته ، في الوقت الذي لا تزال بعض الانظمة العربية ترفض فكرة زيادة الضرائب مهما كانت طفيفة لايجاد موارد مالية كافية لدعم الجهد العسكري في بلادها .

ورغم ارتفاع معدلات الضريبة في اسرائيل الى ارقام قياسية فان حوافز الانتاج لم تتأثر بعد الى الدرجة التي تهدد فيها مستويات الانتاج نتيجة لنجاح السلطات الاسرائيلية في خلق حالة من التأهب الدائم لدى الجمهور . وتعتمد الحكومة الاسرائيلية خطة اعلامية محددة تظهر بوادرها في شهر نيسان (ابريل) من كل عام حين ظهور الميزانية حيث يدلي وزير المالية بعدد من التصريحات الصحفية التي تصور الوضع على انه سيىء للغاية وان خروج الاقتصاد الاسرائيلي

من هذه الحالة رهن بمدى التضحية التي سيقدمها الشعب اليهودي ، وانه اذا لم تحصل اسرائيل على مساعدات ضخمة من يهود العالم والحكومات الصديقة فان اسرائيل معرضة للانهيار اقتصاديا . ثم تأتي المؤشرات الاحصائية بعد عام من هذا الكلام لتظهر ان هذا الادعاء مبالغ فيه وان اسرائيل ليست على استعداد للتنازل عن اي من اهدافها الاقتصادية .

والملاحظ في هذا الصدد ان رأي خبراء الحكومة يختلف عن آراء الاقتصاديين الاسرائيليين في الجامعات من حيث ان هؤلاء الاخيرين يصورون مشاكل اسرائيل الاقتصادية بعيدا عن اية عوامل سياسية (٢) . ففي مقابلة صحفية تحدث عدد من كبار الاقتصاديين حول مصير الاقتصاد الاسرائيلي في السنوات الثلاث القادمة . ولم يحاول هؤلاء التضليل من حدة المشاكل التي خلقتها زيادة النفقات العسكرية غير انهم جميعا دون استثناء اكدوا على ان الحجم النسبي لنفقات الحرب والتسلح لم يصل بعد الى حد يهدد كيان الاقتصاد الاسرائيلي وان لدى الحكومة عدد من الوسائل التي يمكن اللجوء اليها لتخفيض عبء الحرب .

والجدول التالي يورد الزيادة التي طرأت على الضرائب المباشرة والقروض الاجبارية خلال عام من الزمن بين السنة المالية ١٩٦٩/٧٠ والسنة المالية ١٩٧٠/٧١ وفيه يتضح ان الضرائب على الدخل ارتفعت بنسبة ٣٠٫٩ ٪ كما ارتفعت ضريبة الاملاك والتركة بـ ١٩٫٣ ٪ . كما تبين اتجاه السلطات الاسرائيلية نحو الزام السكان لتحمّل المزيد من اعباء تمويل

٢ — «The Israel Economy - Quo Vadis ?» **Israel Economist**, Dec. 1969.

حالة الحرب . وهذا الاتجاه نحو المزيد من الضرائب المباشرة قد بدأ يترك آثارا نفسية سيئة لدى افراد الشعب نظرا لعدم وجود امل بانهاء هذا الوضع في المستقبل القريب .

الجدول رقم (١٤)

الضرائب المباشرة والقروض الاجبارية

	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	الزيادة المطلقة	الزيادة النسبية
ضريبة الدخل	١٨٢٨	٢٣٩٣	+ ٥٦٥	٣٠٫٩٪
ضريبة الاملاك والتركة	٣٢٥	٣٨٨	+ ٦٣	١٩٫٣٪
قروض اجبارية	٢٢	٨٤٧	+ ٨٢٥	
قروض من مؤسسة التامين	١٥٩	٥٠٥	+ ٣٤٦	٢١٧٫-٪
المجموع	٢٣٣٤	٤١٣٣	+ ١٧٩٩	

المصدر : مجلة **الاقتصادي الاسرائيلي** ، عدد شباط (فبراير) ١٩٧٠ ، ص ٣٦ .

الفصل الثامن

خلاصة واستنتاجات

ان قدرة اسرائيل على الاستمرار في تحمل اعباء حالة نصف الحرب، اذا جاز التعبير، من الناحيةالاقتصادية يتوقف في النهاية على مدى صمود العوامل الايجابية اي عوامل القوة في الاقتصاد امام العوامل السلبية اي عوامل الضعف .

عوامل القـوة

اولا : ارتفاع نسبـة التكوين الراسمالي الثابت الى مجمل الناتج القومي وبالتالي قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على اقتطاع اجزاء من التكوين المشار اليه وتحويله نحو تمويل الاعباء العسكرية دون ان يؤثر ذلك تاثيرا كبيرا على معـدل النمـو الاقتصادي .

ثانيا : ارتفاع الانتاجية الحدية للطبقة العاملة وبالتالي مقدرة الاقتصاد الاسرائيلي على التوجه نحـو النشـاطـات الاقتصادية والصناعات التي تتطلب نسبة اعلى مـن اليـد العاملة الى راس المال من آلات ومعدات اثناء عملية المزج بين عوامل الانتاج . وهذا التكيف يوفر على اسرائيل انفاق جزء من احتياطها من العملات الصعبة لشراء الآلات والمعدات من الخارج .

ثالثا : قدرة اسرائيل باستمرار على استنفار يهود العالم وحكومة الولايات المتحدة على مدّها بالمساعدات والهبات دون مقابل وكذلك نجاحها في بيع سندات الخزينة في احرج الاوقات كما اثبتت التجارب السابقة .

رابعا : التكوين الديموغرافي للسكان في اسرائيل حيث تبلغ نسبة الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ ــ ٤٥ سنة ٤٢ ٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٫٨٤٠٫٠٠٠ نسمة . وحيث ان هذه الفترة من اعمار المواطن هي التي يتم فيها تجنيد المواطنين عادة في الخدمة العسكرية فان اسرائيل قادرة دوما على تعبئة ٢٠ ــ ٢٥ ٪ اي حوالي ٢٥٠ الف رجل من الفئة المشار اليها في حين ان الدول العربية في خط المواجهة لا تمتلك مثل هذه الميزة الديموغرافية . هذا بالاضافة الى الفرق في المستوى الثقافي والاجتماعي وهي عوامل اثبتت الاحداث انها على جانب كبير من الاهمية في مدى استعمال الاسلحة والمعدات العسكرية بكفاءة كبيرة .

خامسا : توفر سوق مالي متطور يجعل الحكومة قادرة على تحريك المدخرات الشخصية نحو اكثر المجالات انتاجية ، وعلى الاقتراض من الجمهور والمصارف وشركات التأمين كلما دعت الضرورة ذلك لتمويل مشاريع التنمية والجهد العسكري دون حدوث آثار تضخمية ذات شأن . وهذا دليل اختباري آخر على مدى نجاح السلطات الاسرائيلية في تعبئة الطاقات الجماهيرية ومختلف اصحاب الفعاليات الاقتصادية لخدمة اهدافها السياسية والعسكرية . ويزيد في نجاح هذا العامل انضباطية السكان الانتاجية وفهمهم لطبيعة المشاكل التي تحيق بالاقتصاد الاسرائيلي .

ولا شك ان عوامل القوة المشار اليها اكتسبها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لعاملين رئيسيين : وجود موارد متاحة له في الخارج، واتباعه سياسةانتقائية بالنسبةلنوعية المهاجرين الذين يأتون الى اسرائيل من الخارج بحيث تعطى الافضلية لاصحاب الكفاءات والمهارات العلمية ، وكذلك الذين تتراوح اعمارهم في سن تسمح لهم بتأديةالخدمة العسكرية من ناحية والاستفادة من طاقاتهم الانتاجية اطول فترة ممكنة من ناحية اخرى . لذلك يمكن القول ان الانتاجية المرتفعة التي تميز قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي هي نتيجة لمزج العامل البشري الكفؤ والموارد المتوافرة بكثرة من الخارج .

عوامل الضعف

من ناحية اخرى هنالك نقاط ضعف في تركيب الاقتصاد الاسرائيلي يمكنان تتسعوتزداد حدّة اذا ما استمر التصاعد في المواجهة بين العرب واسرائيل واذا ما اشتدت حركة المقاومة واذا ما فقدت اسرائيل الامل في عقد صلح مع العرب .

اولا : انغلاق المجال الحيوي للسلع الاسرائيلية الذي يتمثل في الاسواق العربية المجاورة من ناحية ، وصغر حجم السوق المحلي فياسرائيلمن ناحية اخرى، والصعوبةالمتزايدة التي تجدها في الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة . جميع هذه العوامل لم تمكّن اسرائيل من الاستفادة من « وفورات الحجم » اي انخفاض التكلفة الذي يرافق عادة الانتاج الكبير .

ثانيا : ارتفاع الاجور بنسبة تفوقالزيادة في الانتاجية

الحدية لليد العاملة نتيجة لقوة الهستدروت التفاوضية مع ارباب العمل ونجاحها دائما في ربط مستوى الاجور بارتفاع نفقات المعيشة بدلا من ربطها بالانتاج . وارتفاع الاجور يؤدي في النهاية الى ارتفاع الاسعار او هبوط في الانتاج وكلا البديلين يزيد من مشاكل اسرائيل الاقتصادية . وكما ذكرنا سابقا هنالك اتفاق حتى الآن حول هذا الموضوع غير ان ذلك لا يغير من كون هذا العامل يمثل احد مواطن الضعف في الاقتصاد الاسرائيلي .

ثالثا : فشل الحكومة الاسرائيلية في تخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي بقصد تخفيف العبء على ميزان المدفوعات . فرغم كل المغريات التي تحاول تقديمها للمدخرين ولزيادة حجم مدخراتهم فان الجزء الذي يمكن اقتطاعه من الدخل القومي وتوجيهه نحو التثمير لن يستطيع تحقيق معدلات عالية للنمو بسبب ندارته . وتقدر احتياجات اسرائيل الحالية بحوالي ١٥ ٪ من مجموع الناتج القومي وهي نسبة غير ممكنة حاليا بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك ومعدلات الضريبة معا .

والآن بعد ان عرضنا بالتفصيل حجم ميزانيات الدفاع واثر الحرب حتى الآن على الاهداف الاقتصادية الثلاثة الرئيسية وهي تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي ، وتحقيق ثبات في مستوى الاسعار حتى لا تسلب ظاهرة التضخم المالي المكاسب الانتاجية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات، سنختم هذا البحث ببعض الاستنتاجات حول اثر الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي في خمس السنوات المقبلة .

لقد اثبت البحث من خلال المؤشرات الاحصائيةالعديدة انه حتى منتصف عام ١٩٧٠ لم تترك الحرب آثارا عكسيةعلى معدل النمو الاقتصاديوعلى مستوى البطالة اذ تبين ان معدل النمو خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بلغ ارقاما قياسية كما ان مستوى البطالة انخفض الى اقل معدل له منذ سنواتعديدة. ومن ناحية اخرى اتضح ان اثر الحرب على ارتفاع مستوى الاسعار لم يكن ذا شأن يذكر حتى الآن فقد ارتفعت الارقام القياسية لنفقات المعيشة واسعار الجملة خلال ثلاثة اعوام بحوالي سبع نقاط بالمقارنة للاسعار السائدة عام ١٩٦٦ . وعزونا هذه الظاهرة رغم الارتفاع الهائل في مستوى الانفاق الحكومي الى عدة عوامل منها استعمال الطاقة الانتاجيةالمعطلة في الاقتصاد الاسرائيلي عام١٩٦٧ ، واتفاق تنظيم الاجور بين الحكومة والهستدروت وارباب العمل ، واغراء بعض العمال العرب في قطاع غزة والضفة الغربية للعمل في القطاعاتالتي تعاني من نقص في اليد العاملة كقطاعي الزراعة والبناء . ثم اوضحنا ان هنالك بوادر آثار تضخمية ستبدأ بالظهور خلال عام ١٩٧١ اذا ما استمرت الحكومة الاسرائيلية فيالاقتراض من البنك المركزي لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة واذا ما فشلت في تحديد اتفاق الاجور المشار اليه .

على ان هذا البحث قد اكد ان الاثر العكسي للحرب ظهر اولا في فشل اسرائيل في تخفيف الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل وبالتالي في الزيادة الكبيرة التي طرأت على العجز في الميزان التجاري مما ادى الى تناقص سريع لحجم الاحتياطي من العملات الصعبة وارتفاع سريع في حجمالديون الخارجية . وثانيا في فشل الاقتصاد الاسرائيلي في تمويل

الجـدول رقم (١٥)

وضـع الادخار في الاقتصاد الاسرائيلي

السنة	ادخار القطاع الخاص	ادخار القطاع العام	استهلاك	صافي الادخار للدخل القومي
١٩٦٥	١٥٣٤	٢	٩٩٠	+ ٥٤٦
١٩٦٦	١٥٣٢	— ١٨٧	— ١١٠٥	+ ٢٤٠
١٩٦٧	١٨٩٠	— ١٥٠٤	— ١١٩٠	— ٨٠٤
١٩٦٨	٢١٢٩	— ١٤٠٢	— ١٣١٧	— ٦٧٠

المصدر : مجلة **Israel Economist** ، عدد ايار (مايو) ١٩٦٩ ، ص ١٢٦ .

عملية التكوين الرأسمالي من مدخراته المحلية . ورغم الارتفاع الكبير في حجم الانتاج فقد انخفض صافي الادخار الوطني من ٥٤٦ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٥ الى خسارة قدرها ٦٧٠ مليون ليرة كما هو واضح في الجدول رقم (١٥) السابق.

وحتى لا يغرق المواطن العربي في تفاؤل لا مبرر له، وحتى لا يطول انتظاره دون طائل بسبب تصور خاطىء لطبيعة المشكلات التي تواجه الاقتصاد الاسرائيلي ، فان هنالك عدة اجراءات لا تزال في متناول السلطات الاسرائيلية لتخفيف عبء الحرب وتصاعد المقاومة على اهداف ومنجزات الاقتصاد المذكور لم تلجأ اليها بعد، ومنها تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية (سعر التبادل الجاري دولار يساوي ٣٫٥ ليرة اسرائيلية) بغية تخفيف حجم الثغرة بين الصادرات والواردات، والاكتفاء بتخفيف نمو اقتصادي متواضع في حدود ٦ ٪ سنويا مع ملاحظة ان المعدل المذكور يعتبر متواضعا بالنسبة لمعدلات النمو السابقة للاقتصاد الاسرائيلي ولا يعتبر كذلك بالنسبة للمعدلات في البلدان النامية ، ثم تخفيف حجم الاستهلاك الشخصي . ومغزى هذا الكلام انه عندما تبدأ اسرائيل بالتنازل عن تحقيق اهدافها الاقتصادية دفعة واحدة فانها قادرة على امتصاص جزء كبير من النفقات العسكرية دون احداث خلل اساسي في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي .

ومن الاهمية بمكان ان نبعد عن اذهاننا فكرة وجود « ساعة صفر » سينهار عندها الاقتصاد الاسرائيلي اذا ما استمرت المقاومة في تصعيد عملياتها واستمرت المواجهة العسكرية مع الدول العربية المحيطة باسرائيل . وهذا لا يعني بأي حال التقليل من شأن المقاومة في الحاق اذى مباشر

بالاقتصاد الاسرائيلي خصوصا اذا تركز الضرب على المنشآت الحيوية كالمصانع ومعامل التكرير وانابيب الري وغيرها بل مجرد لفت نظر الى ان اي اقتصاد يستطيع نظريا ان يكيف نفسه وانه لا بد من معرفة هذه الحقيقة حتى لا نصاب بخيبة امل اذا ما استمر الاقتصاد الاسرائيلي رغم الخسائر التي تصيبه من الوقوف على رجليه .

ان حرب الاستنزاف هي تلك التي تؤدي الى ارهاق الاقتصاد الى الدرجة التي يصبح فيها غير قادر على توجيه جزء كبير من موارده نحو مجالات الانتاج بحيث تؤدي في النهاية الى نشوء حالة من عدم التوازن اثناء عملية النمو الاقتصادي . وهذا يؤدي بدوره الى تدهور في مستوى المعيشة والى حدوث خلل في هيكل الاقتصاد نفسه . وبكل صراحة وتجرد علمي فان هذه الحالة لم توجد بعد وقد تمر سنوات عديدة قبل ان يشاهد الاقتصاد الاسرائيلي هذه الظاهرة .

وقد يقال بأن السلطات الاسرائيلية مذعورة بدليل التصريحات التي يطلقها وزير المالية وحاكم البنك المركزي والتي تظهر على ان اسرائيل قادمة على مشاكل اقتصادية خطيرة اذا لم تتوفر مساعدات خارجية واذا لم يوافق الجمهور على شد احزمته واذا لم تصل الى حل سلمي مع البلدان العربية . والرد على ذلك ان اسرائيل قد برعت في تضخيم مشاكلها الاقتصادية لكي يظل يهود العالم في حالة استنفار كامل ، كما انها لا تزال ترسم سياستها الاقتصادية على اساس عدم التنازل عن اي من اهدافها الاقتصادية وفي طليعتها تحقيق نمو اقتصادي مرتفع .

ولا شك ان الاجراءات التي اشرنا اليها يقرر نجاحها او فشلها مدى استعداد اليهود في اسرائيل للعيش في حالة مستمرة من التعبئة العسكرية والاقتصاديةوالسياسية. فالاجراء الذي قد يكون في ظرف معين سليما من الناحية الاقتصادية قد لا يكون ممكنا من الناحية السياسية. وهنالك عامل آخر وهو مدى استعداد الشعب العربي من ناحية لمجاراة التعبئة الاسرائيلية وبذل تضحيات اكثر . وقد اثبتت تجربة الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية اثناء اجتياح الجيوش النازية لأراضيه ان قدرة اي شعب على الصمود والتضحية لا حدود لها اذا كان مقتنعا بالهدف الذي يحارب من اجله . فقد تحول الاقتصاد السوفياتي من انتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية الى انتاجالخبز والسلاح فقط. وكل ما نامله ان يكون الشعب العربي على استعداد للذهاب الى هذا الحد من التضحية والتاهب اذا اقتضت معركة التحرير ذلك .

مصادر البحث

مصادر باللغة الانجليزية

— Emile Benoit, **Disarmament and World Economic Interdependence,** (New York : Colombia University Press, 1967).

— Emile Benoit, «Monetary and Real Costs, of National Defence», **American Economic Review,** May 1968.

— Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel.**

— Prime Minister's Office, **Economic Development of Israel,** (Jerusalem : Govt. Press; 1968).

— Bank of Israel, **Annual Reports** 1965-1969.

— The Economist, **Economic Bulletin of Israel,** No. 2, 1970.

— «The Israeli Economy : Quo Vadis ?» **The Israel Economist,** December 1969.

— «What Price Inflation» **Israel Economist,** Sept. 1969.

— «After Reflations What Next ?» **Israel Economist,** June 1969.

— Y. Shibl (Editor), **Essays On The Israeli Economy,** (Beirut; P.L.O. Research Center; 1968).

مصادر باللغة العربية

- الدكتور يوسف صايغ ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، (بيروت : مركز الابحاث ، م.ت.ف ، ١٩٦٤) .
- يوسف شبل ، **السياسة المالية في اسرائيل** ، (بيروت : مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، ١٩٦٨) .
- يوسف شبل ، **تجارة اسرائيل الخارجية** ، (بيروت : مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، ١٩٦٩) .